المدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية

قسم علم الاجتماع السّياسي والعلاقات الدّولية

تخصص دراسات دبلوماسية

الجهود الدبلوماسية لمواجهة الإرهاب الدولي من حقبة ما بعد 11 سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

* جويني نور الهدى

إشراف الدكتور:

*حكيم غريب

الدكتور سرير عبد الله	رئيساً
الدكتور غريب حكيم	مشرفا
الأستاذة بالقرشي إيمان	عضو

السنة الجامعية: 2016-2017

« تريدون مكافحة الإرهاب؟ فل تكفوا عن صنعه »

نعـــوم تشـــومسكي

الشكر والعرفان

بعد الشكر الله على نعمته وفضله وبحمده سيتفتح كل كتاب،

وبذكره تطمئن القلوب فهو الغفور التواب وله الحمد أولا وأخيرا.

أتوجه من باب رد الجميل و الشكر والعرفان إلى أستاذي " **منصور لخضاري**" على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى ما قدم لي من توجيهات ومساعدات منهجية وعلمية قيمة كانت لي نبراسا ودليلا ماديا ومرشدا.

جزاه الله عني خير جزاء

والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور "حكيم غريب"الذي تشرف بحضوره مناقشة المذكرة

كما أتوجه بالشكر إلى اللجنة الموقرة التي تفضلت بقبولها مناقشة مذكرتي لهم كامل الاحترام والتقدير.

إهداء

بعد الحمد لله العلي القدير، والثناء على جلاله، نصلي ونسلم على خير خلق الله وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز إنسانة لي في هذا الوجود، إلى من كان لها الفضل فيما وصلت إليه الآن، إلى من كانت سندا لي، إلى من علمتني معنى الاجتهاد و أنارت لي درب الإرادة و الطموح،إلى أغلى ما أهداني الله" أمي" .

إلى من لم يبخلني بدعمه ونصحه، إلى من كان لي نبراساً "أبي".

إلى من كانوا سندا لي، من رسموا البسمة في حياتي إخوتي

"عبد الرحيم" و "محمد نور الإسلام".

إلى من ساندتني وكانت عائلتي الثانية

خالتي "نورة" وعمتي " العارفة"

إلى صديقتي وأختي الصغيرة "ماريا"

وأهدي هذا العمل إلى من كانوا لي قدوة: الأستاذة "سمية بلعيد" و الأستاذ " عبد المجيد سعدي" وإلى الأستاذ "حمزة غول".

وإلى من لهن معزة خاصة في قلبي وأجد فيهن الصداقة والوفاء"مريم حاطو" " إلهام سوراخ " و أحلام فطيسة".

إلى نعم الزملاء.. زملائي في التخصص.

إلى عمال المكتبة الذين تحملون طلباتي الكثيرة " عيسى الصديق" و" شنون وردة"، وإلى كل أساتذة وعمال المدرسة.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة دور الجهود الدبلوماسية في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي إذ يتضح لنا أن هذه الظاهرة قد زاد انتشارها بشكل واسع خاصة في ظل الأوضاع المتدهور التي تعرفها بعض دول العالم، إذ أن الجماعات الإرهابية تستغل تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل عام والأوضاع الأمنية بشكل خاص، من أجل تنفيذ عملياتها الإرهابية التي تتميز بكونها ذات بعد دولي وذات آثار بعيد المدى.

قد اكتسبت هذه الظاهرة بعدها الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ بعد هذه الأحداث أصبحت ظاهرة الإرهاب لا تشمل بعد مكاني محدد إذ أصبح يخطط لها وتنفذ في عدّة مناطق في العالم، وهذا ما أصبح يعبر عن البعد الدولي لهذه الظاهرة، فبعد استهدافه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية أصبح الإرهاب الدولي يمثل أحد أخطر التهديدات الدولية الجديدة ومنه أصبح يصنف من بين التهديدات اللاتماثلية الدولية.

وفي هذا السياق عملت الدول والمنظمات الدولية على محاربة الإرهاب الدولي للحد والمنع من انتشاره، ونظراً لتكلفة الآليات العسكرية لمحاربته، كانت الدبلوماسية من بين الآليات الأكثر استخداماً لمواجهة الإرهاب الدولي، وكانت الولايات المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الإتحاد الإفريقي من بين المنظمات التي عملت على محاربة الإرهاب الدولي في إطار الحفاظ على الأمن الدولي، وهذا من خلال توظيف بعثاتها وإصدار قرارات لمواجهة هذه الظاهرة رغم ما تواجهه من صعوبات ونقائص في دورها لمواجه الإرهاب الدولي.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي – التهديدات اللاتماثلية– الأمن الدولي– الدبلوماسية.

Abstract

This study aims at addressing the role of diplomatic efforts to counter the phenomenon of international terrorism, as it is clear to us that this phenomenon has widely spread, especially in light of the deteriorating conditions in some countries.

Terrorist groups exploit the failed political, social and economic situation, in general, and security conditions, in particular, to carry out their terrorist operations, which are characterized by its international dimension and long-term implications.

This phenomenon has gained its international dimension, particularly after the events of September 11, 2001, after which the terrorism phenomenon has not concerned just a specific place, as terrorist attacks have ever since been planned and implemented all over the world, thereby conferring this phenomenon an international dimension. After having targeted the United States of America, being itself a global power, international terrorism has ever since become one of the most serious new international threats and has thereafter been classified as an international asymmetric threat.

In this context, States and international organizations have joined efforts to combat international terrorism in order to limit and prevent its proliferation. However, given the cost of the military mechanisms used to combat international terrorism, diplomacy has been considered one of the most widely used mechanisms to counter the phenomenon. The United States, the League of Arab States and the African Union were among the organizations that joined efforts to combat international terrorism in the context of maintaining international security, thus through the deployment of their missions and the issuance of resolutions to address this phenomenon, despite the difficulties and shortcomings encountered while countering international terrorism.

Keywords: International Terrorism - Asymmetric Threats - International Security - Diplomacy.

Résume:

Cette étude vise à aborder le rôle de la diplomatie dans la lutte contre le phénomène du terrorisme international, du fait qu'il devient clair que ce phénomène a gagné de l'ampleur, en particulier à la lumière de la détérioration des conditions dans certains pays.

Les groupes terroristes y exploitent la dégradation de la situation politique, sociale et économique, en général, et les conditions de sécurité, en particulier, pour exécuter leurs opérations terroristes, lesquelles se caractérisent par leur dimension internationale et leurs implications à long terme.

Ce phénomène a acquis sa dimension internationale, notamment après les événements du 11 septembre 2001, à la suite desquels le phénomène du terrorisme ne s'est pas cantonné dans une région spécifique, dès lors que les attaques terroristes ont bien été planifiées et exécutées globalement, conférant ainsi à ce phénomène une dimension internationale. Après avoir ciblé les Etats-Unis d'Amérique, une puissance globale, le terrorisme international est désormais considéré comme une des menaces internationales les plus sérieuses et est classé dans la catégorie des menaces asymétriques internationales.

Dans ce contexte, les Etats et les organisations internationales ont conjugué leurs efforts dans la lutte contre le terrorisme international afin d'en limiter et d'en prévenir la prolifération. Cependant, au vu du coût élevé des mécanismes militaires mis en place pour combattre le terrorisme international, la diplomatie a été considérée comme un des outils les plus largement employés pour contrer le phénomène. Les Etats-Unis, La Ligue Arabe et l'Union Africaine ont été parmi les pays et les organisations qui ont conjugué leurs efforts pour combattre le terrorisme international, et ce dans le cadre du maintien de la sécurité internationale, au travers du déploiement de leurs missions et de l'émission de résolutions à l'encontre de ce phénomène, et ce en dépit des difficultés et des insuffisances rencontrées.

***Mots clé** : Terrorisme International – Menaces Asymétriques – Sécurité Internationale – Diplomatie.*

مقدمة

مقدمة

شهد المجتمع الدولي منذ القدم ممارسات عديدة ومتنوعة للعنف في إطار الدفاع عن النفس وتحقيق المصلحة، وقد ارتبطت هذه الممارسات بالفرد الذي كان يستخدم العنف في البدايات من أجل الحفاظ على حياته والدفاع عن ممتلكاته، فكان هذا العنف يعبر عن حق الإنسان في الدفاع عن نفسه وأعتبر حقاً مشروعاً، إلى غاية ما أصبح بعض الأفراد يستغلون هذا العنف من أجل الاستيلاء على ممتلكات الغير أو السيطرة على أملاك الغير أو استخدامه للتهديد أو للإرغام به.

وأصبح يطلق على هذا النوع من العنف "**الإرهاب**" الذي تطور مع تطور الفرد وتطور التنظيمات السياسية وأهمها الدولة، والتي أصبحت مهددة بشكل خاصة من هذه الظاهرة التي تطورت بشكل خطير، فأصبح الإرهاب يصنف ضمن التهديدات اللاتماثلية والتي يقصد بها التهديدات التي تهدد الدول ولا تكافئها، فالإرهاب كان يصنف من بين التهديدات الاجتماعية الداخلية، التي تضطلع كل دولة بحلها حسب نظمها الداخلية، لكن التطور الذي عرفته الساحة الدولية ساهم في زيادة خطورة وانتشار هذه الظاهرة خصوصاً مع تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من الدول مما شجع الجماعات الإرهابية على ممارسة نشاطاتها بشكل أكثر وضوحاً، كما أن البيئة الجديدة للنظام الدولي التي أصبحت تتسم بالتعقيد والتنوع سمحت بزيادة تطور الإرهاب خاصة من ناحية التنظيم والأجهزة وقد سمحت الانترنت للجماعات الإرهابية بالتغلب على الحدود الجغرافية وزيادة تسهيل نشاطاتها.

وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول أساسية في مسار الإرهاب،إذ أحدثت عدة تغييرات على مستوى النظام الدولي ككل، وكان أبرز هذه التغيرات هو بروز "**الإرهاب الدولي**" إذ بعد الهجوم المراكز القوة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر كقوة كبرى في الساحة الدولية، أصبح الإرهاب تهديد ذو بعد دولي، يهدد جميع الوحدات الدولية، إذ لم يعد الإرهاب يحمل الصفة الداخلية مثلما كان عليه قبل هذه الأحداث، إذ أصبح له بعد يتجاوز الحدود الجغرافية والقارية فأصبح الإرهاب الدولي يمارس في كل مناطق العالم وفي كل قاراته.

في هذا السياق عملت جميع الدول والمنظمات الدولية على محاربة هذه الظاهرة متعددة الأبعاد، ومن أجل ذلك كانت الجهود الدبلوماسية هي الوسيلة الأولى لمواجهة هذه الظاهرة، إذ عملت الدول

والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة على تفعيل الدبلوماسية كآلية سلمية تعمل على الحد من انتشار الإرهاب الدولي حتى الوصول إلى القضاء عليه بصفة تامة.

ومنه سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على ظاهرة الإرهاب الدولي كظاهرة حديثة لم تحدد معالمها بشكل واضح من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة إضافة إلى ظروف نشأتها وتطورها وأبرز آليات مواجهتها، وكذا التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر من حيث ردود الفعل المصاحبة لها وأهم انعكاساتها إضافة إلى استعراض الدبلوماسية كأبرز آلية في مواجهة هذه الظاهرة ومنه التطرق إلى أبرز المبادرات الدبلوماسية الدولية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي بالتركيز على دور المنظمات الدولية – الإقليمية في هذا الإطار وخاصة دور الأمم المتحدة والتي تمثل البعد الدولي وجامعة الدول العربية الممثلة للبعد العربي وأخيراً الإتحاد الإفريقي لتغطية البعد الإفريقي في مواجهة الإرهاب الدولي.

1. أهمية الدراسة:

– **الأهمية العلمية:** تكتسي الممارسة الدبلوماسية وظاهرة الإرهاب الدولي أهمية واسعة خاصة في ميدان البحث العملي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إذ جذبت ظاهرة الإرهاب الدولي اهتمام الباحثين وذلك من خلال العمل على معالجة وتحليل هذه الظاهرة، فالإرهاب الدولي أصبح من بين الظواهر الديناميكية المهددة للاستقرار والأمن في الساحة الدولية، خاصة و أن هذه الظاهرة لا تزال تشهد تغيراً مستمراً يتكيف مع الظروف الدولية والإقليمية المحيطة به خاصة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات متسارعة أثرت على الأمن الدولي ومنه استغلال الجماعات الإرهابية لهذا الوضع من أجل توسيع أنشطتها في جل مناطق العالم وخاصة المناطق الحيوية.

وباعتبار أن الدبلوماسية تعد من بين الآليات الأقل خطورة وتكلفة في مواجهة الإرهاب الدولي كانت ولا تزال محل اهتمام الباحثين بصفة عامة وصناع القرار بصفة خاصة، إذ أنها تحقق الأهداف بطريقة سلمية دون خسائر مادية أو بشرية على عكس العمليات العسكرية إضافة إلى كونها تقوم على مبدأ العدالة إذ أنها تجمع بين جميع الأطراف للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.

- **الأهمية العملية:** كما أن لموضوع الدراسة أهمية أكثر وضوحاً من خلال النقاط التالية:

- توضيح الطبيعة السلبية للإرهاب الدولي كأحد أبرز الأخطار الدولية الحديثة إذ اتسع مجال العمليات الإرهابية و تعزز بصفة أكثر خطورة خصوصاً بعد تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من دول العالم.
- دراسة دور الدبلوماسية كآلية فعالة في مواجهة الإرهاب الدولي، خصوصاً وأنها تعتبر الوجه الآخر للممارسة العسكرية.
- التركيز على دور المنظمات الدولية وخصوصاً الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي في مواجهة الإرهاب الدولي بالاعتماد على الدبلوماسية.

2. الإشكالية:

مع انتشار نشاطات الإرهاب الدولي بشكل متسارع وفي ظل نظام دولي مضطرب، كان لابد من مواجهة الإرهاب الدولي باعتباره مهدد للأمن وللاستقرار الدولي، في هذا السياق كانت الدبلوماسية من بين الآليات التي تعمل على الحد والقضاء من الإرهاب الدولي، لهذا أمكننا طرح الإشكالية كالتالي:

- **كيف نجحت الجهود الدبلوماسية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر في الحد من مخاطر الإرهاب الدولي؟**

3. الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية نوردها كالآتي

- ما المقصود بالإرهاب الدولي؟
- كيف كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تأثير على بروز الإرهاب الدولي كمتغير جديد في العلاقات الدولية؟
- كيف تم توظيف الدبلوماسية لمواجهة الإرهاب الدولي؟

- ما هي أبرز المبادرات الدبلوماسية التي عملت على مكافحة الإرهاب الدولي؟

4. الفرضيات:

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- **يبرز نجاح دور الدبلوماسية في الحد من الإرهاب الدولي من خلال تراجع دور بعض التنظيمات الإرهابية على الصعيد الدولي والإقليمي خاصة مع توسع ممارسة الدبلوماسية من طرف كل الوحدات الدولية خاصة الدول والمنظمات الدولية.**

الفرضيات الفرعية:

- كلما تعددت الأطر الإيديولوجية والنظرية المفسرة كلما كانت هناك صعوبة في تحديد مفهوم الإرهاب الدولي.
- بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر برز الإرهاب الدولي كمتغير جديد في العلاقات الدولية إذ أصبح مهدد لمنظومة السلم والأمن الدوليين كنوع جديد يدخل ضمن التهديدات اللاتماثلية الدولية.
- تم توظيف الدبلوماسية بصفة أولى في مواجهة الإرهاب الدولي خصوصاً وأنها تقوم على جملة من الإجراءات تسمح بالحد من انتشار الإرهاب قبل تصاعد هجماته كما أنها أقل تكلفة من آليات العسكرية.
- كلما توسعت المساعي الإقليمية والدولية لمواجهة الإرهاب الدولية كلما نقص نشاط ظاهرة الإرهاب الدولي.

5. أسباب اختيار الموضوع:

تتداخل وتتكامل أسباب اختيار موضوع " **الجهود الدبلوماسية في مواجهة الإرهاب الدولي مرحلة ما بعد 11 سبتمبر**"، وتحدد أسباب اختيار هذا الموضوع بين أسباب موضوعية وأسباب ذاتية تتعلق بالباحث في هذا الموضوع.

- **الأسباب الموضوعية:** يرجع البحث في موضوع الجهود الدبلوماسية في مواجهة الإرهاب إلى الدور البارز الذي تلعبه الدبلوماسية في مثل هذه المواضيع خصوصاً وأن الدبلوماسية اليوم تمثل الأداة الأولى للحوار في الساحة الدولية، وخاصة بعد ظهور الإرهاب الدولي كتهديد مشترك للكل الوحدات الدولية.

تم التركيز على ما يمكن أن تحققه الدبلوماسية في إطار مواجهة الإرهاب الدولي و الحد من انتشاره خاصة في ظل الظروف الأمنية الحالية إذ وجب استغلال الدور السلمي للدبلوماسية لتجنب تفاقم نشاط الإرهاب الدولي.

- **الأسباب الذاتية:** تعود الأسباب الذاتية إلى:

– نظراً لتخصصي " **دراسات دبلوماسية**" إذ وجب تسليط التركيز على الدبلوماسية من أجل تقديم إضافة علمية بسيطة في هذا الميدان.

– الاهتمام الشخصي بالدبلوماسية ودورها في حقل العلاقات الدولية نظراً لكونها آلية ديناميكية سلمية إذ نجد أن جل النزاعات والقضايا الدولية المستعصية تم التوصل إلى حلها أو التخفيف من حدّتها باستغلال الدبلوماسية.

– الرغبة في توجيه تركيز الباحثين وصناع القرار إلى مدى أهمية الدبلوماسية ودورها في إمكانية التوصل إلى حل للإرهاب الدولي باعتباره أبرز تهديد معاصر خصوصاً بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "**داعش**".

6. المجال الدراسة:

المجال الزماني: إن هذه الدراسة تتطلب منا العودة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، باعتبارها نقطة تحول محورية في بروز الإرهاب الدولي كمتغير بارز في الساحة الدولية، ومنه سنركز في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من بداية هذه الأحداث إلى غاية اليوم، نظراً للتغير المستمر الذي شهده الإرهاب الدولي منذ هذه الأحداث.

المجال المكاني: إن الإرهاب الدولي ظاهرة دولية واسعة المجال، إضافة إلى أن الجهود الدبلوماسية لمواجهة الإرهابي متعددة ومتنوعة، لذلك عملنا من خلال هذه الدراسة على معالجة الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة كمنظمة تمثل المستوى الدولي، إضافة إلى جامعة الدول العربية لتمثل الجهود الدبلوماسية على المستوى العربي، وأخيراً الإتحاد الإفريقي والذي يمثل الجهود الدبلوماسية في القارة الإفريقية.

7. الإطار المنهجي:

من أجل دراسة الموضوع تطلب استعمال المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** تم استخدام المنهج الوصفي من أجل دراسة ظاهرة الإرهاب الدولي ودور الدبلوماسية في مواجهته، إذ تم جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة ومن ثم تحليلها لمحاولة معرفة توجهها ومسارها المستقبلي، إذ يتيح هذا المنهج دراسة خصائص الظاهرة وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها للتوصل إلى نتائج تساعد على فهم مع إمكانية التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة.[1]

- **المنهج التاريخي:** تم استخدام المنهج التاريخي من أجل تتبع تطور ظاهرة الإرهاب الدولي وذلك بالعودة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها المرجع التاريخي لظاهرة الإرهاب الدولي إضافة إلى ذكر بعض الأحداث التاريخية التي لها تأثير على الظاهرة محل الدراسة فالطريقة التاريخية تمكننا من تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

- **أداة تحليل مضمون:** ويمثل مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المضمون، والعلاقات الإرتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي، الموضوعي، والمنظم للسمات الظاهرة فيه، وإن استخدام هذا المنهج جاء لبحث مضامين الجهود هود الدبلوماسية التي تم التطرق لها في الدراسة إضافة إلى تحليل مضمون الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[1] عمار بوحوش، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن)، ص ص 137-138.

8. الإطار النظري:

اقتضت طبيعة الموضوع اعتماد مركب نظري يجمع بين النظريات والمدارس والمقتربات الحديثة للوقوف على تفسير علمي دقيق وموضوعي للإرهاب الدولي.

- **منظور مدرسة كوبنهاغن:** التي جاءت في إطار المنظور الواقعي إذ من خلال إسهاماتها انبثق مفهوم الإرهاب الدولي كأبرز مهددات الأمن الدولي إذ تعتبر الإرهاب فاعل غير دولاتي وأوله تنظيم القاعدة الذي يمثل أول تهديد للأمن الدولي لعدم خضوعه لقواعد القانون الدولي.
- **المنظور البنائي للإرهاب الدولي:** والممثل في النظرية البنائية إذ استطاعت تفسير الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية و على رأسها الإرهاب من خلال تقديم نظرة تذاتانية للنظام الدولي و تفسير معطيات الأمن الدولي من منظور اجتماعي هوياتي.
- **مقترب التهديدات اللاتماثلية:** والذي يركز على التهديدات الجديدة التي تفرزها البيئة العالمية و التي لم تعد تحمل الشكل التقليدي التماثلي واضح المعالم بل تعدت ذلك لشكل لا تماثلي يصعب على الوحدات الدولية حصر مجاله والقضاء عليه.

9. مصطلحات الدراسة:

- **الإرهاب:** استخدام العنف والتهديد باستخدامه بصورة مشتركة، إذ يتم التخطيط لهما في الخفاء، وينفذان دون تحذير، ويوجهان ضد مجموعة واحدة من الأهداف لإكراهها على الإذعان، أو إجبار

مجموعة ثانية من الأهداف على إظهار الولاء أو لتخويف جمهور أوسع أو إحداث تأثير معين فيه.[2]

– **الحرب الوقائية:** وهي الحرب التي تم بدؤها تحت الاعتقاد بأن النزاع العسكري لن يمكن تجنبه، على الرغم من أنه ليس وشيك الحدوث، وأن التأخير سيتسبب في خطر أكبر.

وقد شاع استخدام هذا المصطلح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي.[3]

– **الدبلوماسية:** يعرفها " **ليون نويل**" **(Lion Noel)** على أنها "فن توجيه العلاقات الدولة مع بقية الدول، وهي المبادئ والتوجهات العامة والأهداف الأساسية لحركة الدولة خارج حدودها"[4].

10. الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع الإرهاب الدولي من أكثر المواضيع تداولا ليس فقط في حقل العلاقات الدولية بل كذلك في الدراسات القانونية وأبحاث علم الاجتماع السياسي،كما أن موضوع الدبلوماسية نال اهتمام العديد من الباحثين في مجال تخصص العلاقات الدولية وكذا اهتمام صناع القرار لما لها من أهمية بارزة بالنسبة للدول والمنظمات الدولية، غير أننا سنركز على البحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع.

- بن مداني عزيزة، "**مكافحة الإرهاب الدولي بين الحرب الإستباقية والدبلوماسية الوقائية– دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** "، وتناولت هذه الدراسة تأثر الأحداث على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الإرهاب الدولي

[2] رونالد كريلينستن، **مكافحة الإرهاب**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص 12.

[3] أحمد سيف الدين، ***مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي***، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012)، ص ص 171–172.

[4] M. Liegeois et R. Delloede et T. dewilde d'estmael, **La diplomatie au cœur des turbulences internationales**, (Belgique : UCL presses universitaires de luvain,2014) , p 21.

من خلال استخدام الحرب الإستباقية في حربها على أفغانستان 2001 وحربها في العراق 2003، ودور الدبلوماسية الوقائية كآلية لمواجهة الإرهاب الدولي.

- هرباجي دليلة ودوخي ليلى، "**مكافحة الإرهاب الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** "، وركزت هذه الدراسة على تحديد مفهوم الإرهاب الدولي وكذا التركيز على إستراتيجية الولايات المتحدة في سياستها الخارجية لمحاربة الإرهاب الدولي بعد حربها على أفغانستان.
- سبع زيان، "**الإرهاب الدولي بين إشكالية تحديد المفهوم والتناول الدولي للظاهرة** "، ركزت هذه الدراسة على صعوبة تحديد مفهوم الإرهاب الدولي وكيفية تعامل التنظيم الدولي مع مشكلة القصور في الآيات القانونية لمواجهة هذه الظاهرة، وتوصل الباحث إلى وجود انتقائية في التعامل مع هذه الظاهرة وازدواجية في تعقب نتائجها.

والجديد الذي ستقدمه دراستنا ليس فقط حصر مكافحة الإرهاب الدولي بدور الولايات المتحدة الأمريكية بكونها أول من تعرض لهجمات الإرهاب الدولي، بل تتوسع دراستنا إلى دراسة دور الجهود الدبلوماسية لمواجهة هذه الظاهرة على المستوى الدولي ممثلة بالأمم المتحدة و المجال العربي الممثل بجامعة الدول العربية وكذا المجال الإفريقي بالتطرق لدور الإتحاد الإفريقي في مواجهة هذه الظاهرة، إضافة الضوء على الدبلوماسية كآلية أكثر نجاعة في مواجهة الإرهاب الدولي.

11. تقسيم الدراسة:

من أجل تحليل الدراسة والتعمق فيها قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** والذي تطرقنا فيه إلى المقاربة المفاهيمية والنظرية للدراسة من خلال التعرض لماهية الإرهاب والإرهاب الدولي من حيث المفاهيم والمستويات والنظريات المفسرة لهذه الظاهرة، إضافة إلى ظروف نشأة الإرهاب الدولي وآليات مواجهته.
- **الفصل الثاني:** وعالجنا في الفصل الثاني أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانعكاساتها الدولية ودورها في ظهور الإرهاب الدولي، إضافة إلى دور الدبلوماسية في مواجهة الإرهاب بالتركيز على الدبلوماسية الوقائية.

- **الفصل الثالث:** حاولنا في هذا الفصل إجمال أهم الجهود الدبلوماسية في مواجهة الإرهاب الدولي، وذلك بالتطرق إلى دور الأمم المتحدة في نيجيريا ودور جامعة الدول العربية في مواجهة الإرهاب في سوريا، وأخيراً دور الإتحاد الإفريقي في مالي مع تقييم كل هذه الأدوار.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أخذت ظاهرة الإرهاب بعداً كبيراً في الفترة الأخيرة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أصبح من أهم القضايا التي تشغل المجتمع الدولي، إذ أن هذه الظاهرة اجتاحت مناطق عديدة من العالم بشكل أصبحت تهدد فيه الأمن والاستقرار الدولي.

ونظراً لحداثة ظاهرة الإرهاب التي توسع انتشارها في السنوات الأخيرة أدى ذلك إلى وجود تباينات كثيرة في الاجتهادات المتعلقة بدراسة الظاهرة الإرهابية خاصة من الجانب المفهومي والنظري.

ظاهرة من هذا الحجم كان لابد من دراستها والتعمق في الإطار المفاهيمي والنظري لها، وعلية يتضمن الفصل الأول ثلاث مباحث، يتطرق المبحث الأول إلى مفهوم الإرهاب، ويتناول المبحث الثاني المفاهيم المشابهة للإرهاب، أما المبحث الثالث فخصص لمستويات الإرهاب.

المبحث الأول: ماهية الإرهاب والإرهاب الدولي

أصبح مفهوم الإرهاب يحظى باهتمام واسع، ليس فقط في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فقط بل أيضاً من طرف العديد من العلوم الأخرى كعلم النفس والعلوم القانونية.. وغيرها من العلوم الأخرى.

إذ أصبح تعريف الإرهاب يشكل إحدى المشكلات التي لا تزال تواجه المجتمع الدولي، فعلى الرغم من توسع الأعمال الإرهابية وانتشار تداول مصطلح الإرهاب بين المجتمعات والأفراد إلاّ أن هذا المصطلح لازال يكتنفه الغموض والجدل على الصعيد الدولي. إذ يعتبر مفهوم الإرهاب من المفاهيم غير الثابتة، نظراً للتطورات العلمية والنظرية التي أدت إلى حدوث تداخل بين الإرهاب والمفاهيم الأخرى.

لهذا سنعمد في هذا المبحث إلى التعرض إلى أهم التعريفات المتعلقة بظاهرة الإرهاب والإرهاب الدولي وكذا التطرق لمستويات الإرهاب و أهم النظريات المفسرة للإرهاب الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

مفهوم الإرهاب ومضمونه يتفاوت من مجتمع لأخر ومن فترة لأخرى، لذلك خلاف شديد حول التعريف الدقيق للإرهاب، فهذا المصطلح يقبل العديد من التفسيرات المتنوعة التي تختلف باختلاف المفاهيم السياسية والاجتماعية، لذلك فهناك انقسام واسع حول التوصل إلى تعريف محدد للإرهاب، وبناءاً على ذلك سنعرف الإرهاب من الناحية اللغوية والاصطلاحية لنخلص إلى تعريف إجرائي له.

أولا: الإرهاب لغة

الإرهاب كلمة مشتقة أقرها مجمع اللغو العربية من الفعل "رهب" بمعنى خاف وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب" وأرهبه بمعنى خوفه، وأرهب بمعنى ركب الرهب أي يستعمل في السفر من الإبل، ويقال "رهبوت خير من رحموت" أي لا ترهب خير من أن ترحم.[1]

وبما أن الإرهاب مصطلح جديد لا نجد أن المعاجم العربية القديمة تشير إليه، ولكنها وردت في القرآن الكريم في أكثر من سورة إذ نجد أن كلمة الرهبة وردة في القرآن الكريم كقوله تعالى: **{يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ أُذْكُرُوْا نعمَتِيَ الّتِي أَنْعمْتُ عَلَيْكُمْ وأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وإِيَّايْ فَارْهَبُونِ}**[2]

وكذا قوله تعالى الذي جاء فيه معنى الرعب والخوف: **{وَأَعِدُّواْ لَهُمْ مَا اِسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَةٍ وَمِنْ رِبَاطَ الْخَيْلِ تُرِهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ الله وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ الله يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ الله يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ}**[3]

وجاء في معنى الرهبة في قوله تعالى: **{ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِنَ الله ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ}**[4]

---

[1] عبد الرحمان رشدي الهواري وآخرون، ***التعريف بالإرهاب وأشكاله (أعمال ندوة الإرهاب والعولمة)***، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2002)، ص14.

[2] **سورة البقرة**، الآية40.

[3] **سورة الأنفال**، الآية 60.

[4] **سورة الحشر**، الآية 13.

وفي اللغة الأجنبية نجد مصطلح "**terreur**" و مصطلح "**terrorisme**" وهما يشتركان في الدلالة على معنى العنف السياسي أما إذا عربنا المصطلحين وجدنا كلمة "terreur" ويقابلها بالإنجليزية "terror"، ترادفها في اللغة العربية "رعب" أو "ذعر" أو "رهبة".[1]

أما كلمة "**terrorisme**" فإنها تعني العنف السياسي الذي تمارسه الدولة على الأفراد. وتعريب هذه الكلمة هو "إرهاب" ففي المفهوم الغربي تختلف كلمة "رهب"، ويقصد بها إرهاب الضعفاء عن الإرهاب ويقصد بها إرهاب الأقوياء. أما مصطلح "الإرهاب" في اللغة العربية فهو يشمل النوعين المذكورين.[2]

ثانيا: الإرهاب اصطلاحا

يعرف في قاموس **بنغوين** بأنه: " استعمال أو التهديد باستعمال العنف بشكل منهجي بغية تحقيق أهداف سياسية"[3]

كما يعبر الإرهاب عن: "استعمال العنف لغايات سياسية بممارسات خارجة عن القانون وعن نطاق اختصاص الدول بالمحافظة عليه على الساحة الدولية. هكذا يساهم الإرهاب

بنشر العنف السياسي وينزع إلى إثارة التساؤلات حول طبيعة العلاقات الدولية. ويتكون التخوف من الإرهاب عند أول نشأته".[4]

و عرف وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "**هنري كيسنجر**" الإرهاب بأنه: "فعل عنيف متعمد ذو أسباب سياسية يتم تنفيذه ضد أهداف غير حربية من قبل مجموعات قومية أجنبية أو من قبل عملاء الدولة السريين"[5]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، ***الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة***،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط2، 2011)، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

[3] ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***، غراهام ايفانز وجفري نوينهام، تر: مركز الخليج للابحاث، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص726.

[4] ***معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية***، غي هرميه وآخرون، تر: هيثم اللمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص 43.

[5] علي يوسف الشكري، ***الإرهاب الدولي***، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008)، ص 24.

يعرف "**بريان جينكير**" الإرهاب بأنه:"يمكن أن يستند إلى مجموعة من الأفعال المعينة التي يقصد بها أساسا إحداث الرعب والخوف ولكن الإرهاب يتضمن جميع أفعال الاختطاف المصحوبة بطلب فدية – جميع أفعال اختطاف الطائرات– أفعال القتل المثيرة حتى لو كانت تلك الأفعال لم يقصد بها فاعلوها أساسا إنشاء حالة من الرعب والخوف[1]

من خلال تعريفه نجد أن الإرهاب هو الاستخدام المنظم لكل أنواع العنف مثل التخويف والإكراه أو التهديد باستخدام مثل هذا العنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية.

كما ترى وكالة "**المخابرات المركزية الأمريكية**" **(CIA)** بأن الإرهاب: "هو التهديد باستعمال العنف أو هو استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل الأفراد أو جماعات سواء كانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية رسمية أو ضدها"[2]

من خلال جملة التعريفات المطروحة للإرهاب يمكن التوصل لتعريف قد يجمل أهم مضامين الإرهاب فيمكن القول أنه "**ممارسة الأعمال العنيفة ضد مصالح الغير سواء أكانت فردية أو جماعية، أو التطرف عن المبادئ الأساسية في حياة البشر،والتي تعارض مبادئ السلم والأمن وحقوق الإنسان ولا تندرج أعمال المقاومة المشروعة ضد المحتل في بند الإرهاب لأنه دفاع شرعي وقانوني عن النفس إذ يمثل مبدأ أساسي في القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان، وكذا السعي لتحرير الأراضي من المستعمر لا تدخل في نطاق الإرهاب بل تدخل في نطاق الحق الشرعي في تقرير المصير الذي تدعو إليه الأمم المتحدة، إذ يجب التفريق بينها من أجل تجنب انتهاك حق الشعوب في تقرير مصيرها أو الإضرار بالسيادة الوطنية للدول**".

وبصورة عامة نجد أن الإرهاب ينطوي على استخدام العنف غير القانوني من قبل أطراف فاعلة لا ترقى إلى مستوى الدولة لبث الرعب بين صفوف المدنيين، ومن ثم الضغط على الحكومات لتقديم تنازلات قد تكون بالدرجة الأولى سياسية.

---

[1] هبه الله أحمد خميس، ***الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته***، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008)، ص 77.

[2] بسام العموش، ***الإرهاب رؤية إسلامية وواقعية***، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2004)، ص 11.

ثالثا: المفاهيم المشابهة للإرهاب

بسبب وجود صعوبة في وضع تحديد واضح لمفهوم الإرهاب، وجد خلط بين مفهوم الإرهاب وبعض المفاهيم الأخرى التي قد يكون لها تقارب أو تداخل معه الثورة، العنف السياسي، الجريمة المنظمة.. وغيرها لهذا وجب توضيح الفروق بين الإرهاب وهذه المفاهيم.

1- الإرهاب والجريمة المنظمة

تعبر الجريمة المنظمة عن تنظيم إجرامي يتصف بالنزعة الابتزازية للحصول على المنافع من الضحايا لصالح أعضائها إذ عرفها "**آديلهرتز**" على أنها: "فعل غير شرعي أو سلسلة أعمال غير شرعية تُقترف من قبل عناصر بشرية تقوم بحجب ماكر وإخفاء مخادع أو مُراء من أجل الحصول على مال أو ملكية أو تجنبا لتقديم دفعات مالية أو خوفا من خسارة مالية أو مادية أو بغاية الحصول على أعمال تجارية لا يستحقونها أو منافع شخصية لا يستطيعون المنال منها"[1] و لكي يتسنى لنا التمييز بينهما سنذكر أوجه الشبه والاختلاف بين كلتا الظاهرتين:

أ-أوجه الشبه:

- الاعتماد على التخويف والترويع والقتل واستخدام الأسلحة.
- يتضمنان انتهاكا لحقوق الإنسان.
- يحتاجان التعاون الدولي من أجل مكافحتهما.
- يعدان من عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحدان من الاستثمار الداخلي والخارجي.
- يتميزان بالدقة و السرية والتخطيط المعقد واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة.[2]

[1] معن خليل العمر، ***الجريمة المنظمة والإرهاب***، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2013)، ص 21.
[2] هبة الله أحمد خميس، مرجع سابق، ص 112.

ب-أوجه الاختلاف:

- الجريمة المنظمة هي مشروع إجرامي يشتمل على عدة أنشطة إجرامية، أما الإرهاب فيتكون من نشاط إجرامي واحد
- هدف الجريمة المنظمة هو الحصول على المال والأرباح بوسائل غير مشروعة، أما هدف الإرهاب فيكون سياسي كالاستيلاء على السلطة.
- الجريمة تستخدم وسائل كالفساد الرشوة وأصحاب النفوذ، أما الإرهاب فيستخدم العنف والقتل والترويع.
- للفعل الإجرامي أثر نفسي محدود على عكس الإرهاب الذي له أثر واسع الانتشار يتجاوز ضحاياه و يؤثر على العديد من المناطق في العالم.[1]

2- الإرهاب والعنف السياسي

يشير مفهوم العنف السياسي في أوسع معانيه إلى السلوكيات المختلفة التي تتضمن استخدام واضح للقوة أو التهديد باستخدامها من أجل تحقيق أهداف سياسية واضحة قد تتمثل في تغيير السياسة أو نظام الحكم أو تغيير الأفراد في مجتمع ما.[2]

ولتوضيح أكثر نوضح أوجه التشابه والاختلاف:

أ- أوجه الشبه:

- انتشارهما يؤثر على ثقة المواطن في الأجهزة الأمنية.
- التأثير على سمعة الدولة داخليا ودوليا.
- يعتبران وسيلة وليس غاية إذ يهدفان لتحقيق أهداف معينة.
- يهدفان لتأثير على المستوى السياسي بصفة أولى.

[1] هبة الله أحمد خميس، مرجع سابق، ص 113.

[2] حسين توفيق إبراهيم، ***العنف السياسي في الوطن العربي***، (د.ب.ن: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص8.

ب- أوجه الاختلاف:

- للإرهاب بعد دولي أما العنف السياسي لا يتجاوز البعد المحلي.
- يهدف الإرهاب إلى إبراز قضية ما وجذب انتباه الناس لها على عكس العنف السياسي الذي يسعى القائمون به لتحقيق أهدافهم دون جذب الانتباه.
- يعتمد الإرهاب بشكل كبير على وسائل الاتصال الجماهيرية لإيصال رسائله ولكنها لا تحضي بنفس الأهمية في العنف السياسي.[1]

3- الجريمة السياسية

يعرفها الفقيه الفرنسي "**فيدال وماينول**" بأنها: "الجريمة التي تنطوي على معنى الاعتداء على نظام الدولة السياسي سواء من الداخل أو من الخارج"[2]

من هذا التعريف يمكن استخراج أوجه التشابه والاختلاف:

أ- أوجه التشابه

- كلاهما يتمثلان في كونهما يعبران عن عنف منظم من جانب، واه طابع ومغزى من جانب آخر.
- كلاهما يعيق التنمية في المجتمع.
- كلاهما يعتمد على وسائل و تكنولوجيات متطورة.[3]

[1] حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 9.

[2] يوسف محمد الصادق، ***الإرهاب والصراع الدولي***، (د.ب.ن: دار سردم للطباعة والنشر، 2013)، ص 50.

[3] علي يوسف شكري، ***الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد***، (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر،2007)، ص162.

ب- أوجه الاختلاف

- الجريمة السياسية لا تسبب حالة رعب وهلع للناس، خلافا للإرهاب.
- الجريمة السياسة لا تعتمد على العنف واستخدام القوة بشكل كبير كما هو الحال في الإرهاب.
- الجرائم السياسية جوهرها يكون ضد الفكر، أما جوهر الإرهاب فهو الترويع لتحقيق الهدف.[1]

المطلب الثاني: مستويات الإرهاب

يعتبر الإرهاب ظاهرة ديناميكية متغيرة إذ أن أثاره لم تقتصر على مجال واحد بل تعدت أثاره لتشمل أكثر من مستوى، ولهذا سنعمد إلى توضيح مستويات الإرهاب التي يمكن تحديدها في ثلاث مستويات رئيسة المستوى الوطني، عبر الوطني و المستوى الدولي.

أولا: المستوى الوطني

يعبر الإرهاب الوطني أو الداخلي عن أعمال عنف تؤدي إلى حالة من الرعب والهلع داخل حدود الدولة، إذ تكون الأفعال الإرهابية موجهة إلى التنظيم السياسي للدولة أو إلى شكلها الدستوري أو ممثلي السلطة فيها و بالتالي تهدد هذه الأفعال أمن الدولة ومصالحها الأساسية ومنه إذ انحصرت مظاهر الفعل داخل الحدود الإقليمية للدولة فإنه يخضع خضوعا كاملا للاختصاص الوطني[2]

ونوع أفراد الجماعة الإرهابية على المستوى الوطني عادة ما يكنون من الشباب العاطل عن العمل والمتسرب دراسيا والمضطهد من قبل الأغلبية الساحقة أو نظام الحكم إذ يعملون على تغيير سياسة الحكومة أو النظام القائم أو إحراجه أمام الناس أو أمام المجتمع الدولي.

ويسمى أيضا بالإرهاب المحلي إذ يتطلب المحلية في جميع عناصره من حيث المنفذين أو مكان التنفيذ أو التخطيط أو الإعداد للعمل الإرهابي أو التمويل وكذا الضحايا و يشكل أحد أهم مشاكل دول

---

[1] علي يوسف شكري، مرجع سابق، ص 163.

[2] محمد عبد المطلب الخشن، ***تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية***، (مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2007)، ص 123.

أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى و الأوسط وعلى رأس هذه الدول بريطانيا فرنسا اسبانيا الجزائر ومصر.[1]

ثانيا: المستوى عبر الوطني

وهو المستوى الذي يتجاوز فيه الإرهاب حدود الدولة الواحدة ويسمى أيضا بالمستوى الإقليمي، إذ نجد في هذا المستوى أن الإرهاب يشمل مجموعة من الدول المتواجدة في مجال جغرافي معين و تكون المنظمات الإقليمية المتواجدة بذلك الإقليم المسئول الأول عن مواجهة الإرهاب فلهذه المنظمات دور فاعل في معالجة الأسباب الرئيسة لبروز ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى وضع التدابير الحاسمة للحد من مخاطر هذه الظاهرة وتداعياتها على الاستقرار العالمي.[2]

وتصبح المنظومة الإرهابية عابرة للحدود، سواء من خلال عناصر التنظيم التي يمكن أن تنتقل من مناطق لأخرى، أو من خلال العمليات التي يتم تنفيذها ضد أهداف في دول مختلفة. وتمتلك هذه التنظيمات مصادر متنوعة للتمويل تمكنها من ممارسة نشاطها

إجمالا، يعتمد الإرهاب العابر للحدود علي عدد من المحفزات لتعزيز نشاطه مثل التعاون بين التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، إذ ينطوي علي توحيد هيكل القيادة والتحكم، والدمج التام للقوات المقاتلة، وعادة ما يفرض الطرف الأقوى في الاندماج أفكاره لتصبح هي الحاكمة للهيكل المستحدث. وكذا التقارب الجغرافي والإيديولوجي بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام و الاتصال.[3]

ثالثا: المستوى الدولي

ويمثل هذا المستوى محور الدراسة وهو الإرهاب الدولي إذ يمكن تعريف الإرهاب الدولي بأنه استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد، ويعرض للخطر أرواح بشرية أو هو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثر على موقف أو سلوك دولة أو منظمة أو مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين مع تعدي عواقبه حدود أكثر من دولة.

---

[1] معن خليل العمر، مرجع سابق، ص 207.

[2] الياس أبو جودة ، "الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته"، من: ***https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content***، (09-02-2017).

[3] محمد بسيوني عبد الحليم، "الإرهاب العابر للحدود .. الأنماط والمحفزات"، من: ***http://www.siyassa.org.eg/NewsContent***، (09-02-2017).

و عرفه ليمكن بأنه: "خلق حالة من الاضطرابات في العلاقات الدولية"[1]

ويمكن القول بأن الإرهاب الدولي من أبرز صور العنف السياسي المسلح وهو أحد الأعمال الخطيرة ضد الدول. و هو يعبر الإرهاب الدولي عن: "العنف السياسي المسلح الذي ينفذه الأفراد ويتضمن عنصراً أجنبياً".[2]

وقررت منظمة الشرطة الجنائية الدولية " الإنتربول" اعتبار العمل الإرهابي إرهابا دوليا في الحالات التالية:

- إذا كانت الأهداف المعلنة من جانب مرتكبي العمل الإرهابي تمي أكثر من دولة.
- إذا بدأ ارتكاب الفعل الإرهابي في باد وانتهى في بلد أخر.
- حينما يعمل مرتكبو الفعل الإرهابي من الخارج.
- حينما يتم التخطيط والإعداد للعمل الإرهابي في بلد ويتم التنفيذ في بلد أخر.
- إذ كان ضحايا العمل الإرهابي ينتمون إلى دول مختلفة.
- إذا كان الضرر الواقع يمس دولاً أو منظمات دولية مختلفة. [3]

وتتفق الدول على اعتبار الإرهاب الدولي يشكل جريمة مخلة بالسلم والإنسانية في القانون الدولي كما يشير تقرير اللجنة المختصة في مسألة الإرهاب.[4]

وكمجمل يمكننا أن نقول بأن الإرهاب الدولي هو جملة من الأفعال المخلة بقواعد السلم و الأمن الدوليين وكذا حقوق الإنسان على صعيد يشمل عدة دول في مختلف مناطق العالم إذ يتميز بتأثير بعيد المدى متعدد الجوانب.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، ***الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع***، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2002)، ص 43.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، ***الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة***،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011)، ص 54.

[3] محمد عبد المطلب الخشن، مرجع سابق، ص ص 124-125.

[4] محمد سعادي، ***الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل***، (مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2009)، ص 26.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للإرهاب الدولي

تشهد الفترة الحالية تغييرات هامة في شكل وطبيعة التهديدات ونطاقها وأنواعها وقد أصبح الإرهاب الدولي مصدر التهديدات الأول الذي يشهده العالم في الحقبة المعاصرة، وبتالي بنت الأطر النظرية والمقتربات في العلاقات الدولية تصوراتها بناءا على ذلك، إذ أصبحت تدرج الإرهاب الدولي ضمن مصادر التهديد الأمني وعليه سنركز على مدرسة كوبنهاغن ونظرتها للإرهاب الدولي وكذا المنظور البنائي و أخيراً مقترب التهديدات اللاتماثلية ونظرته للإرهاب الدولي.

أولا: الإرهاب الدولي من منظور مدرسة كوبنهاغن

من خلال إسهامات مدرسة كوبنهاغن في مجال الأمن الدولي ومهدداته انبثق مفهوم الإرهاب الدولي كأبرز مهددات الأمن الدولي، إذ برز بشكل بارز بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر الإرهاب فاعل غير دولاتي وأوله تنظيم القاعدة الذي يمثل أول تهديد للأمن الدولي لعدم خضوعه لقواعد القانون الدولي، من خلال الإخلال بقواعد السلم والأمن الدوليين.[1]

كما تعتبر مكافحة الإرهاب الدولي من أبرز القضايا الحديثة إذ أدرجت في خانة الحروب الجديدة لتفريقها عن الحروب التقليدية التي تكون الدول فيها الأطراف الأساسية.

[1] عبد الله شيخ سيد أحمد، "مهددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة"، **مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني**، العدد3، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص26.

ويشير رواد مدرسة كوبنهاغن وعلى رأسهم "**باري بوزان**" إلى ضرورة اعتماد "**الحرب الإستباقية**"* وهذا ما لاحظناه في حرب الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وفي نشرها لقواتها العسكرية في الكثير من الدول تخوفاً من أي عمل إرهابي يهدد أمنها.[1]

ثانيا: المنظور البنائي للإرهاب الدولي

تدرس البنائية أصل وتطور البنى الاجتماعية والثقافية وكذا تطورها، ومفادها أن البنى الإنسانية هي بنى اجتماعية وليست مادية فقط. وهي نتيجة لعلاقات اجتماعية مركزها المعرفة والموارد المادية والممارسات، وهذه البنى يمكن التعرف عليها تدريجيا من خلال التوقعات والمعارف المشتركة.[2]

ويرى "**ألكسندر وندت**" أن مركزية الدولة لا يعني عدم وجود فواعل أخرى من غير الدول فقد تكون هذه الفواعل محلية أو عبر قومية وبالتالي فتفسير الحرب والسلام لا يتوقف على سلوك الدولة وحدها فقد تكون هذه الفواعل من غير الدول أكثر أهمية في التغيير.

ومن خلال دراسة البنائية للهويات وتمايزها فإنها ترى أن بروز الفاعلين غير الدولاتيين وعلى رأسهم التنظيمات الإرهابية راجع لمجموعة اختلافات هوياتية من أهمها تنامي حاجة المجتمع الدولي الحوافز السياسية تتناسب مع حالة التنوع التي يشهدها في الثقافات والحضارات.[3]

---

* "**الحروب الإستباقية**" تقوم على عدد من المرتكزات، أهمها :
- شن هجمات على الأعداء المحتملين قبل وصولهم إلى إقليم الدولة.
- إتاحة استخدام عدد أكبر من الأسلحة المتطورة للكشف عن حدود فاعليتها في المواجهات العسكرية.
- القيام بضربات مباغتة دون الانتظار إلى التأكد من مدى خطورة الطرف المقصود، معتمدةً على تقارير الاستخبارات في هذا الشأن، أي إن مجرد الشك في تصرف أي طرف دولي كفيل بشن هجمات عسكرية ضده.
- تدمير القوات العسكرية للطرف المستهدف تدميراً كاملاً للحيلولة دون وجود مقاومة مسلحة.

للإطلاع أكثر: أحمد حسين الشيمي، "نظرية الحروب الإستباقية بين جورج بوش وأوباما"، من: ***http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7243***، (24-02-2017).

[1] سالي خليفة إسحاق، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الأمن الدولي"، **مجلة النهضة**، العدد04، (مصر: جامعة القاهرة 2013)، ص4.

[2] Ole R.Holsti , "*THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS*", available at:***http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf,*** (2017-03-05), p 20.

[3] منعم صالحي العمار ،"نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب"، من :

http://www.iasj.net/iasj?uiLanguage=ar (05-03-2017)، ص1.

وفي هذا السياق نجد أن طرح البنائية يقترب من طرح "**صامويل هانتنغتن**" حول صدام الحضارات والذي مفاده أن النزاعات في العالم الجديد سيكون مصدرها الأساسي الانقسامات الكبرى بين البشر على أساس ثقافي وأن وسيسطر الصدام بين الحضارات على السياسيات العالمية ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط معارك المستقبل.[1]

ثالثا: مقترب التهديدات اللاتماثلية والإرهاب الدولي

ظهر هذا المقترب في منتصف تسعينيات القرن الماضي من أجل التعريف بطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة (اللاتماثلية)، وإيضاح احتمالية هذه التهديدات في منظور الأمم المتحدة وقدم هذا المقترب جملة من المقترحات التي من شأنها أن تطور القدرة الأمريكية على مواجهة هذه التهديدات.[2]

وقد قسم هذا المقترب التهديدات اللاتماثلية إلى:

1. **تنامي الإرهابي الدولي بأثر الدول الفاشلة:** إذ أصبحت الدول الضعيفة والتي تعاني من الأزمات على مختلف الأصعدة تمثل تهديداً جديداً للأمن العالمي.

إذ يمكن أن تؤثر على الأمن العالمي والإقليمي من خلال الانقسامات الإثنية والحروب الانفصالية والهجرات الجماعية التي تمثل أساساً للتهديدات أخرى والتي من أبرزها الإرهاب الدولي.

وقد أصبحت الدول الفاشلة من أبرز المخاطر الجديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وبالتالي أصبحت محور اهتمام المجتمع الدولي بأكمله فالدول غير المتمكنة من ممارسة سيادتها لها أثر بعيد المدى، يتمثل إما في الإرهاب أو نشر أسلحة الدمار الشامل و أخطار أخرى.[3]

---

[1] عباس غالي الحديثي، ***نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات***، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص70.

[2] Kenneth F.Mc Kenzie Jr, " ***The RIZE OF ASYMMETRIC THREATS***" , P.075, available at: https://fr.scribd.com/document/313939689/The-Rise-of-Asymmetric-Threats, (05/03/2017).

[3] أدمام شهرزاد،"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، ***مجلة الندوة للدراسات القانونية***، العدد 1، (الجزائر:جامعة جيجل، 2013)، ص 47.

2. **الإرهاب النووي:** مع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية تزايد خطر هذه الأسلحة مع ظهور مؤشرات بان بعض المنظمات الإرهابية تمتلك هذا النوع من الأسلحة (أحداث مترو طوكيو 1995، استخدام طائفة **أوم** غاز السارين).

وفي هذا المجال جاءت بعض التصورات حول إمكانية وصول هذه المواد إلى المنظمات الإرهابية في ظل الانفلات الذي يعرفه انتشار السلاح النووي.

1. **الجيل الجديد للإرهاب:** يمثل الإرهاب الدولي نمطا جديدا من الإرهاب وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت رموز القوة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية نقلة نوعية خطيرة في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها.

المبحث الثاني: ظروف نشأة وظهور الإرهاب الدولي

يعد الإرهاب ظاهرة معقد ومتشابكة تشترك في بروزها في منطقة أو في مجتمع ما بجملة من العوامل، إذ تتداخل لتشكل ظاهرة الإرهاب الدولي التي تحقق أهدافها بالقتل والأساليب العدوانية ضد مؤسسات الدولة أو ضد المنظمات الدولية.

إذ من خلال عرض أهم مسببات الإرهاب الدولي ودوافع ظهوره سنتعرف على ظروف نشأة و ظهور ظاهرة الإرهاب الدولي.

لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم الأسباب السياسية والاقتصادية وكذا الأسباب الثقافية والاجتماعية وأخيرا الظروف الدولية التي أدت لظهور الإرهاب الدولي و استشراءه.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية

أولا: الأسباب السياسية

الإرهاب كظاهرة دولية حديثة لهها العديد من الأسباب والدوافع، وقد نجد من بينها أسباب سياسية مثل تغيير الأنظمة السياسية أو السيطرة على السلطة أو محاولة الإفراج عن بعض السجناء أو العمل على تدويل قضية سياسية ما ويمكن إجمال أهم الأسباب السياسية للإرهاب الدولي في:

- افتقار النظام السياسي الدولي إلى القوة والحزم في الرد على الانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية رادعة، لأن الانفلات أو التسيب الدولي يفتح المجال أمام الإرهاب ويشجعه على التمادي أمام القانون الدولي.[1]
- التناقض الفاضح بين ما تنص عليه مواثيق النظام السياسي الدولي من مبادئ وما تدعو إليه من قيم إنسانية ومثاليات رفيعة، وبين تنم عنه سلوكياته الفعلية والتي ترقى به إلى مستوى

[1] إسماعيل عبد الكافي،" الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر" ، من: ***www.kotobarabia.com***،(18-02-2017)، ص38.

التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات وهذا ما قد يؤدي إلى ظهور بعض الممارسات الإرهابية الدولية بسبب التناقض الصارخ بين الفعل والقول. [1]

- تهميش بعض الجماعات الإسلامية والتضييق على نشاطها في بعض الدول التي تتبنى الديمقراطية وحرية الرأي ومنه قد يسبب في ظهور الإرهاب وهذا ما هو موجود واقعاً في كثير من البلدان.[2]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

يعد الاقتصاد من بين أهم أسباب الإرهاب الدولي خاصة في ظل النظام الدولي الجديد الذي يركز على الاقتصاد كمحرك أساسي له ومنه يمكن إجمال أهم الأسباب الاقتصادية في ما يلي:

- قد نجد بذور الإرهاب الدولي قد تبدأ من الدول التي تعاني من الفقر وعدم توفر فرص عمل للملاين داخلها إذ قد تؤدي هذه المشكلات الاقتصادية التي تعانيها هذه المجتمعات إلى إصابة بعض أفرادها بالإحباط والإحساس بالعداء تجاه المهيمنين على اقتصاديات هذه المجتمعات، وبالتالي تتولد لديهم الرغبة في الانتقام واستعمال العنف كوسيلة لتغيير هذه الأوضاع، ويكون من السهل استمالتهم من قبل بعض الجماعات الإرهابية فينخرطون فيها وفي أعمالها خاصة عندما تستخدم هذه الجماعات الإغراء بالمال والسلاح[3]
- تعد العولمة من بين محفزات انتشار الإرهاب خاصة بعد التطور التقني وانهيار الحدود وسهولة التنقل في العالم مما ساهم في تعدد وسائل تحقيق الأموال سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة هذا بدوره زاد من انتشار وتوسع الجماعات الإرهابية في مختلف مناطق العالم ووصولها إلى الدول المتقدمة أو الغنية.[4]

---

[1] أسماء بنت عبد العزيز، "***أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية***"،(المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004)، ص ص2-18.

[2] صالح بن غانم السدلان، ***أسباب الإرهاب والعنف والتطرف***، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،د.سن)، ص7.

[3] بدر بن عبد العالي الحربي، ***دور الحس الأمني في مكافحة الإرهاب***، (كلية الدراسات الأمنية جامعة نايف، السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، 2007)، ص 74.

[4] هايل عبد المولى طشطوش، ***الإرهاب المعاصر***، (الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون،2014)، ص 97.

- من بين الأسباب الاقتصادية أيضا استغلال الدول الأجنبية للمصادر الطبيعية في الدول النامية[1]

هذا يشجع الفئات التي تعاني من العزلة والاغتراب في هذه الدول إلى تشكيل مجموعات إرهابية تسعى إلى الإضرار باقتصاديات هذه الدول كتدمير منشأتها الصناعية أو التجارية قصد إثارة الرعب وجعلها توقف استغلال موارد الدول[2]

يمكن القول إجمالا أنه يمكن اعتبار العوامل الاقتصادية كمسببات للإرهاب أو كعوامل مهيئه له خاصة بعدما أصبح الاقتصاد أحد أهم العوامل المحركة للنشاط الدولي إذ أن ما قد يضر اقتصاد دولة ما قد يؤثر على اقتصاديا باقي الدول في ظل العولمة.

المطلب الثاني: الأسباب الثقافية والاجتماعية

أولا: الأسباب الثقافية

تعتبر الأسباب الثقافية والتربوية من بين أسباب انتشار الإرهاب الدولي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- التعصب لمبدأ فكري أو ديني إلى اللجوء إلى استعمال العنف وممارسة الإرهاب من قِبل فئة معينة تحاول فرض مبادئها التي تؤمن بها على المجتمع الذي تعيش فيه، وربما تسعى تلك الفئة إلى محاولة الوصول إلى السلطة لتسهيل نشر تلك المبادئ وتطبيقها.[3]
- إضافة إلى درجة التنوع ومدى الانسجام الثقافي في المجتمع فكلما كان هناك درجة عالية من الانصهار الثقافي والحضاري، كلما قلت درجة الميول الإرهابية بسبب سيادة الهوية والثقافة

[1] واصف منصور، ***بين الإرهاب والعولمة أي مستقبل؟!***، (بيروت: منتدى المعارف، 2015)، ص 24.

[2] هبه الله أحمد خميس، مرجع سابق، ص 133.

[3] جمال نصار،" ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية"، في: ***http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201541511235651619 6.html*** (23-02-2017).

والشخصية العامة للمجتمع أما في حالة المجتمع التعددي فتسيطر فيه عمليات الاضطهاد الاجتماعي والعرقي[1] مثل ما يحدث في منطقة البحريات الكبرى.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

تعد العوامل الاجتماعية من بين مسببات الإرهاب الدولي إذ تبدأ على الصعيد الوطني لتنعكس على المجال الدولي و يمكن إجمالها في ما يلي:

- يرى الباحثون بصفة عامة أن الدوافع الاجتماعية تعود إلى التفكك الأسري وانتشار الجهل وتدهور ظروف المعيشة وغياب العدالة الاجتماعية ويبرز هذا في مبدأ "أهل الثقة بدلا من أهل الكفاءة في التعيين"، فكلها أسباب كفيلة بدفع الأفراد للقيام بالأعمال الإرهابية.[2]
- يعد انخفاض المستوى التعليمي من أهم العوامل التي تساعد على سرعة الانتماء للجماعات الإرهابية، فإن غالبية المتورطين في الأعمال الإرهابية والتطرف هم من الأميين، وهي نتيجة طبيعية ومتوقعة إذ لا يتوقع من فرد متعلم ومستمر في الدراسة أن ينساق بسرعة للجماعات الإرهابية.[3]
- على المستوى الدولي تتأثر الدول وشعوبها بمجمل الظروف العالمية التي يمر بها المجتمع الدولي وأن هذه الدوافع قد تغدي الميل نحو الإرهاب خاصة منها فقدان الثقة في النظام الاجتماعي القائم على الفروق الشاسعة بين الطبقات، وانعدام التشاور والاتصال الجماعي بين هذه الطبقات بما يمكن الإرهاب من السيطرة على الحياة الإنسانية بكل مقوماتها.[4]*

---

[1] مهني وردة، ***الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان***، ،(جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير د.س)، ص34.

[2] هبة الله أحمد خميس، مرجع سابق، ص 137.

[3] علي لونيسي، ***آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية***، (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2012)، ص 68.

[4] عصام ملكاوي، الأسباب العالمية لبواعث الإرهاب، من:
http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/، (23-02-2017).

المطلب الثالث: الظروف الدولية

إن الحالة التي آلت لها الأوضاع الدولية وفرت بيئة ملائمة لانتشار ممارسة الإرهاب الدولي فمنذ مطلع القرن العشرين والتغييرات التي حدثت على مستوى موازين القوى وانهيار الأيديولوجيات القديمة والبحث عن أيديولوجيات جديدة لاحظنا تنامي حركات الإرهاب على الصعيد الدولي ويمكن إيراد أهم العوامل الدولية التي ساهمت في ظهور وانتشار الإرهاب الدولي على النحو التالي:

- وجود بؤر للتوتر في معظم مناطق العالم سواء في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو شرق أوروبا، فضلا عن المخلفات الاستعمارية، الأمر يشجع على الأعمال الإرهابية.
- التدخل في شؤون الدول الضعيفة بذرائع مختلفة (نشر الديمقراطية، الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حقوق الإنسان..) هذا التدخل قد يؤدي إلى عواقب وخيمة كتدمير البيئة الأساسية لنظام الدول السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومنه صناعة الإرهاب وفتح المجال للجماعات والطوائف لتصفية الحسابات.[1]
- العولمة وما فتحته من أفاق أمام الجماهير باختلاف شرائحهم ومستوياتهم التعليمية والثقافية ساهمت أيضا في ظهور الإرهاب الدولي من خلال الانفتاح دون قيود وسهولة التنقل بين الدول هذا ساهم في توسع نشاط الجماعات الإرهابية على المجال الدولي.[2]

[1] هايل عبد المولى طشطوش، ***الإرهاب المعاصر***، (دار البداية ناشرون وموزعون: الأردن، 2014)،ص106.

[2] واصف منصور، مرجع سابق، ص ص 97-124.

المبحث الثالث: آليات مواجهة الإرهاب الدولي

عرفت الفترة الأخيرة انتشارا واسعاً للإرهاب الدولي مما تطلب وجوب القيام بعمليات ووضع آليات للحد من هذه الظاهرة.

وفي هذا السياق عملت الدول على توحيد جهودها في إطار الحد من الإرهاب الدولي عن طريق توفير جميع الأدوات لمواجهته، إذ يعتبر ظاهرة متعددة الأوجه والدوافع فعلى جملة مواجهة الإرهاب أن تكون متعددة الأوجه والأبعاد أيضاً.

وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث إذ سنتناول أهم الآليات السياسية والدبلوماسية وكذا الآليات العسكرية والعملياتية وأخيراً الآليات الاقتصادية في مواجهة الإرهاب الدولي.

المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية

أولا: الآليات السياسية

تتبع العوامل الأولى لظهور الإرهاب الدولي من أسباب داخلية لتتوسع إلى المجال الخارجي لذلك كان لابد من وجود آليات داخلية وخارجية لضمان المواجهة الفعلية والفعالة للإرهاب الدولي، ومنه سنقسم الآليات السياسية إلى آليات داخلية وآليات خارجية.

1. الآليات السياسية الداخلية لمواجهة الإرهاب الدولي:

العمل على تماسك الجبهة الداخلية من خلال ضمان العمل على تمتع المجتمع بالحرية والعدالة الاجتماعية، إذ تعتبر من أساسيات الحقوق في أي مجتمع لضمان عدم انحراف المواطنين والسير الحسن للنظام في المجتمع.

إضافة إلى مراعاة حقوق الأقليات، إذ تصبح الأقليات المظلومة في المجتمع من أكبر الثغرات الأمنية بما تختزنه من دوافع حقد عليها، فتعمل على تخريب المجتمع من الداخل، وتؤلب عليه آخرين من

خارجه وبتالي وجب مراعاة حقوق ومصالح هذه الأقليات كآلية تضمن حماية الدولة والمجتمع الدولي من الإرهاب الدولي.[1]

زيادة على ذلك العمل تكييف المنظومة القانونية وتفعيلها بما يتناسب وتغيرات الظاهرة الإرهابية فالإرهاب ظاهرة تتغير من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ومنه العمل دائما على تجديد هذه المنظومة بما يتناسب مع الظروف الواقعة كما لا يجب تبنى نماذج قانونية من الخارج لا تتناسب مع هذه الظروف إذ يجب أن تنبع من كل نظام حسب خصوصيته.

2. الآليات السياسية الخارجية لمواجهة الإرهاب الدولي:

من بين الآليات الخارجية التي تعتمدها الدول لمحاربة الإرهاب الدولي العمل على تفعيل التعاون المتبادل بين الدول في إطار محاربة الإرهاب الدولي وكذا تبادل العلاقات والمصالح المشتركة في كافة المجالات وتعتمد هذه الآليات على الإرادة السياسية للدولة والتي من أبرز مهامها جمع المعلومات التي تتعلق بحماية الأمن ومكافحة الإرهاب وتحليل هذه المعلومات وإمداد القيادة السياسية بالمقترحات البديلة للسلوك المطلوب من القيادة السياسية للدولة تجاه الخارج وما ينبغي عليها السير في نطاقه للحفاظ على أمنها.

إضافة إلى الاعتماد على نموذج العلاقات الخارجية الرشيدة إذ يقترب نموذج الرشيدة من المنهجية الغربية التي تتقارب مع منهج المصلحة الوطنية الذي يحدد رشد السياسية الخارجية بدرجة تمثيلها لتلك المصلحة، دون أي اعتبار للوسائل المستخدمة في ذلك.[2]

زيادة على ضرورة عمل على تنسيق السياسات الخارجية من أجل تصحيح الأوضاع الجائرة في مؤسسات التعاون الدولي فغالبية الأعمال الإرهابية هي نتاج لخلل في النظام الدولي القائم لذا وجب عقد اتفاقيات متبادلة للتعاون الأمني بين الدول.

دون أن ننسى دور المنظمات الدولية من خلال تعزيز دور الدول في تحديث آليات مواجهة الإرهاب الدولي خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر أعلى هيئة دولية تسعى لمحاربة هذه الظاهرة

---

[1] ابراهيم منصور أحمد سوركتي وآخرون، ***قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب***، (الرياض: دار حامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص7-9.

[2] نفس المرجع، ص 27.

فمن بين أبرز أهدافها العمل على تكثيف التعاون الدولي في المسائل الجنائية وعقد اتفاقيات إقليمه ودولية لمحاربة هذه الظاهرة على جميع المستويات وكذا العمل على تبادل تسليم المجرمين في الأعمال الإرهابية و محاكمتهم على مستوى المحاكم الدولية وتفعيل دور الإنتربول وكل أجهزتها في إطار التعاون الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[1]

ثانيا: الآليات الدبلوماسية

تمثل الآليات الدبلوماسية لمواجهة الإرهاب الدولي مجمل الاتفاقيات والقرارات الدولية التي تهدف إلى مواجهة الإرهاب الدولي، إذ تنتج هذه الاتفاقيات جملة من القوانين التي تصبح ملزمة للدول الموقعة عليها في إطار مكافحة الإرهاب ومن أبرزها:

- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام 1999
- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في نيويورك 2005.

إضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب:

- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998.
- اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب.
- واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

أما بالنسبة للقرارات الدولية من أبرزها:

- القرار رقم 2001/1373 الذي اتخذه مجلس الأمن نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعتبر أول قرار في إطار المكافحة الدولية للإرهاب الدولي.*

[1] "دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من: ***www.unodc.org*** (06-03-2017).

* للإطلاع أكثر: خليل حسين، ***مكافحة الإرهاب الدولي الإتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية***، (منشورات الحلبي الحقوقية:لبنان، 2012)، ص ص 179- 351.

هنالك أيضاً آليات دبلوماسية أخرى تعتمدها الدول في إطار مكافحة الإرهاب الدولي منها عقد اجتماعات قمة بين رؤساء الدول لبحث سبل معالجة هذه الظاهرة وتنسيق الجهود الدولية لمكافحته في سياق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أما في الفترة الأخيرة التي عرفت تزايدا خطيرا لظاهرة الإرهاب الدولي برز ما يمكن تسميته بمبدأ "**عدم التفاوض مع الإرهابيين**"، وقد كانت الجزائر من أول الدول المعتمدة لهذا المبدأ في دبلوماسيتها وقد برز ذلك خصوصا في حادثة الهجوم على "تقنتورين" وفي حادثة "اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مالي"، إذ أن الجماعات الإرهابية أصبحت تعمد لاستغلال التفاوض مع الدول من أجل الحصول على الأموال بالدرجة الأولى وذلك لتقوية وتطوير ترسانتها من الأسلحة وزيادة عدد مقاتليها، أو تحرير بعض قادة هذه الجماعات الإرهابية، وبالتالي أصبحت معظم دول العالم تتبنى هذا المبدأ في إطار تجفيف الموارد المادية لهذه الجماعات وتقليص نشاطها.

المطلب الثاني: الآليات العسكرية والعملياتية

أولا: الآليات العسكرية

تمثل الآليات العسكرية أول الإجراءات التي تعتمدها الدول والمنظمات في مواجهة الإرهاب الدولي.

وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان لمحاربة جماعة الطالبان إذ اعتمدت بالخصوص على قوات "**المارينز**" وهي تمثل قوات عسكرية خاصة خاضعة لتدريبات نوعية في إطار حماية الأمن القومي الأمريكي، وقد جاءت هذه الحرب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ تبنت هذه الجماعة جملة الهجمات التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت على إقامة تحالفات عسكرية لمحاصرة هذا التنظيم إضافة إلى اعتمادها على القوة العسكرية لحلف الناتو كآلية لمواجهتها.[1]

كما تعمل الدول في مجال مكافحة الإرهاب الدولي على الاستعداد الحربي و العمل أيضا على بناء الجيش بشكل مستمر إضافة إلى تدريب الأفراد المقاتلين وصناعة الأسلحة بما يكفي لمواجهة مخاطر الإرهاب، ومنه فالدول تسعى بشكل دائم إلى بناء منظومة أمنية متكاملة لحماية البلاد والدفاع عن

[1] "الحرب الأمريكية في أفغانستان"، من: ***www.marefa.org*** (07-03-2017).

الحدود من توغل الإرهابيين وبالتالي إيجاد منظومة دفاع إقليمية ودولية فاعلة وذلك بتنسيق العمل مع المنظمات والتحالفات الدولية في مجال محاربة وردع الإرهاب الدولي.

ويمكن اعتبار حلف الشمال الأطلسي (NATO) له دور رئيسي في مواجهة الإرهاب خاصة وأن الدول الكبرى في هذا التحالف أصبحت تعتمد بشكل مباشر على قدراته العسكرية هذا ما برز في حرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان إضافة إلى دوره في بحر المتوسط[1].

فالحلف يحظى ببنية عسكرية متكاملة خصوصا وأنه يتلقى الدعم من القوى الكبرى في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا..).

ثانيا: الآليات العملياتية

في إطار مواجهة وردع الإرهاب الدولي تعمل الدول بصفة دائمة على تطوير قاعدتها الأمنية لتحاكي متغيرات الواقع خاصة وأن الجماعات الإرهابية أصبحت تتمتع بالتكنولوجيات والأسلحة الحديثة إضافة إلى حدوث تغيير نوعي في نمط العمليات الإرهابية إذ تأثرت أيضا بالتطور الحادث في نوعية السلاح والتقنيات الحديثة في مجال الاتصال وأجهزة الرصد والمراقبة.

وبالتالي تركزت الإستراتجية الأمنية في مواجهة الإرهاب الدولي على:

الدعامة الفنية: وتستند هذه الدعامة على التحديث الدائم لقواعد المعلومات والبيانات وتوظيفها في إطار علمي محكم يسمح بالقدرة على التوقع و التنبؤ الشامل للأعمال الإرهابية ومنفذيها ومثال ذلك قيام السلطات الفرنسية بإطلاق موقع إلكتروني باسم "أوقف الجهادية" وذلك لتشجيع الناس للإبلاغ عن أي فرد مشكوك فيه.

إضافة إلى استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتتبع الأفراد الذين يشتبه بارتباطهم بهذه الجماعات إذ أن عدد المواقع الإلكترونية المتطرفة تضاعف في الفترة الأخيرة وتعد "داعش" أكثر التنظيمات

[1] سيدا جوركن،" آليات الإرهاب"، ***مجلة الناتو***، د.ع، (2008)، من:
www. Nato.int/docu/review/2008/04/AP_CTRT/AR/index.htm ، (08-03-2017).

اعتماداً على وسائل التواصل الاجتماعي في توثيق عملياتها المتطرفة وأيضاً لتجنيد عناصر أخرى حيث يقوم بتصوير فيديوهات للعمليات المنفذة باستخدام أحدث التقنيات.[1]

ومنه قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتتبع هذه المواقع ومحاولة قرصنتها لردع هذه الجماعة وفي المملكة المتحدة وضعت الحكومة البريطانية خططا للتصدي للإرهاب على شبكة الإنترنت قدرت تكلفتها بحوالي 500مليون جنيه إسترليني.[2]

الدعامة البشرية: وترتكز على إعادة بناء ودعم الأجهزة الأمنية بالقوات والاعتماد على تطوير عمليات التدريب خاصة ما يتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب وذلك وفق أحدث نظم تدريبية بالداخل والخارج وذلك في إطار تطوير القدرات فمثلا عملت وزارة الدفاع الجزائرية على وضع خطط لتطوير القوات البرية وأبرز ما جاء في هذا التطوير فرق "**الميهاريست**" أو "**قصاصي الأثر**" إذ تمت زيادة أعداد هذه القوات إضافة إلى تزويدها بالتكنولوجيات الحديثة لتتناسب وظروف الصحراء إضافة إلى رفع كفاءة سلاح حرس الحدود لمواجهة المتطلبات الأمنية الجديدة.

كما قامت الحكومة الجزائرية باقتناء طائرات استطلاع متطورة كما عملت على تطوير وسائل الاتصال مع القوات العامة في المناطق النائية في الجنوب الجزائري و تضمنت خطة التطوير زيادة القدرات الحركية لسلاح المشاة بتعزيزه بالآلاف من السيارات الخفيفة و العربات المصفحة.[3]

الدعامة المادية: وتتمثل في زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للمتطلبات التدريبية، وتدعيم القدرات الأمنية على ردع الجماعات الإرهابية من أجل تحديث التسليح والتجهيزات الفنية ووسائل الاتصال وخاصة القطاعات الحيوية للدفاع الأمني فوزارة الدفاع الجزائرية تحتل المرتبة الأولى من حيث توزيع

---

[1] مونيكا وليم، "الخبرات الدولية والإقليمية في مكافحة التطرف"، المركز العربي للبحوث والدراسات، من: ***http://www.acrseg.org***، (2017-03-08).

[2] "الإرهابُ الإلكتروني مفهومه ووسائل مكافحته"، من: ***http://diae.net، (2017-03-08).***

[3] رشيد خشانة، " تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كل من تونس والجزائر"، من: ***http://www.swissinfo.ch/ar***a، (2017-03-06).

الاعتمادات المالية ووصلت سنة 2017 إلى 1.118.297.000.000 دج ،[1] وهذا يدل على الأولوية التي توليها الحكومة الجزائرية لتدعيم السياسة الدفاعية الجزائرية من جميع الجوانب.

كما أن الإدارة الأمريكية تمد الجهات الأمنية والدفاعية بكل الاعتمادات المالية من أجل تطوير هذا القطاع خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة إضافة إلى زيادة اعتمادات قطاع البحوث العلمية والتكنولوجيات التي لها دور في تطوير إستراتيجيات الدفاع الأمريكية.

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية

تعتمد الآليات الاقتصادية على مقاربة تحقيق التنمية لمكافحة الإرهاب، إذ حسب هذه المقاربة تحقيق التنمية والنهوض بقطاعات الدول، يعني تقليص لانتشار الجماعات الإرهابية ومنه يمكننا أن نقسم الآليات الاقتصادية في مواجهة الإرهاب الدولي إلى آليات وطنية وآليات اقتصادية دولية

أولا: الآليات الاقتصادية الوطنية في مكافحة الإرهاب الدولي

تعمل الدول على إيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية لتجنب الاعتماد على الدول الكبرى في سياساتها مما قد يجعل بعض الأطراف تتجه إلى الأعمال الإرهابية لتخيير السلطة غير القادرة على توفير متطلبات مواطنيها.[2]

وكأهم آلية في مواجهة الإرهاب كان لابد من تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع، أو معالجة ظاهرتي التخلف والبطالة التي تعتبر من مخلفات الحرمان الاقتصادي وتداعيات القهر الاجتماعي.

[1] القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016، "يتضمن قانون المالية لسنة2017"، الصادر عن: ***الجريدة الرسمية***، العدد77، ص66.

[2] ابراهيم منصور أحمد سوركتي وآخرون، مرجع سابق، ص 34.

إضافة إلى ذلك العمل على التوزيع العادل للثروة داخل الإقليم بشكل يعكس الاستفادة المشتركة على كامل إقليم الدولة، فعكس هذا يمثل سببا من أسباب ظهور الإرهاب وهذا ما برز في حالة النزاع في مالي إذ أن التوزيع غير العادل للثروة في مالي كان محفزا للنزاع القائم ومنه قامت الجماعات الإرهابية المتواجدة في المنطقة وخاصة "**حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**" *

زيادة على ذلك العمل على زيادة القيود والرقابة على المبادلات التجارية التي تتم خاصة على مواقع الإنترنت خاصة ما يتعلق بالمبادلات المشبوه أو المبادلات مجهولة المصدر وهذه الآلية تضمن تجفيف منابع الإرهاب المالية.[1]

ثانيا: الآليات الاقتصادية الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي

تعتمد الآليات الاقتصادية على مقاربة تحقيق التنمية لمكافحة الإرهاب إذ حسب هذه المقاربة تحقيق التنمية والنهوض بقطاعات الدول يعني تقليص لانتشار الجماعات الإرهابية.

وترتكز هذه الآليات على مجموع الجهود الدولية في المجال الاقتصادي الرامية للقضاء والحد من الإرهاب الدولي، وهذا راجع للدور الأساسي الذي يلعبه الاقتصاد على الصعيد الدولي باعتباره المحرك الأساسي للتفاعلات الدولية، ومنه يمكن استغلال هذه العوامل للتحكم في نشاط الجماعات الإرهابية ومن بين هذه الآليات، العمل على تحقيق التنمية المشتركة دون حصر مصادر الثروة لدى مجموعة من الدول المتقدمة أو في دولة واحدة.

في هذا السياق نجد أن هيئة الأمم المتحدة ترى أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة وتعزز كل منها الأخرى في القضاء على الإرهاب، فوجود تنمية مستدامة ونوع من النمو الاقتصادي المتواصل يعد كقاعدة لبناء منظومة أمنية قادرة على ردع الإرهاب.[2]

---

* حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا: من بين الجماعات الإسلامية المسلحة التي احتلت شمال مالي منذ 2012 من بين أخطر الحركات الإرهابية المتواجدة في شمال مالي كانت تحكم سيطرتها على المنطقة بشكل كامل وتتشكل من عصابات لتهريب المخدرات والسلاح وتم طردها سنة2013. للإطلاع أكثر : "حركة التوحيد والجهاد"، من: ***https://ar.wikipedia.org***، (2017-03-09).

[1] محمد الجندي، "خصائص البيانات الضخمة.. التكنولوجيا ومكافحة الإرهاب"، من: ***http://aitmag.ahram.org***، (08-03-2017).

[2] "إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب" من: ***https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un-global-counter-terrorism-strategy***، (2017-03-06).

إضافة إلى دور المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية بالدول النامية والمتخلفة خاصة الدول التي تنتشر بها الجماعات الإرهابية وهذا ما هو موجود واقعاً في معظم الدول الإفريقية

فمثلا تبنت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS) إعلان "ياموسوكرو" لمكافحة الإرهاب، فمن بين مخرجات هذا الإعلان العمل على إعادة البناء بمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالإرهاب[1]، فتوفير بيئة اقتصادية متكاملة تساهم في إرساء الأمن والسلم وهذا ما يحد من انتشار الجماعات الإرهابية التي تستغل تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول.

إضافة إلى العمل على دعوة المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المانحين، إلى زيادة حجم المساعدات والموارد في إطار مكافحة الإرهاب، خصوصا للبلدان النامية التي تواجه صعوبات في تخصيص الموارد المالية اللازمة لردع ومحاربة الإرهاب الدولي.[2]

[1] حمدى عبد الرحمن، " كيف تواجه إفريقيا الإرهاب؟"، من: ***http://www.ahram.org.*** ، (2017-03-08).

[2] مركز الإعلام الأمني،"ضرورة تكاثف الجهود الدولية في ضوء تفاقم الإرهاب"، من: ***https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf***، (2017-03-08).

خلاصة الفصل الأول

إجمالاً لما تم التطرق له في محتوى الفصل الأول، يمكن القول أن الإرهاب يمثل ظاهرة ديناميكية متجددة، تتأثر بالمعطيات والظروف الواقعة. لذلك كان مفهوم الإرهاب يثير إشكالاً لدى المفكرين خاصة في تحديد ما يدخل ضمن نطاق الفعل الإرهابي وما لا يندرج ضمنه، وقد زادت أهمية هذه الظاهرة خصوصا بعد الانتشار الواسع الذي عرفه في الفترة الأخيرة، وقد تجلى هذا في تطور الإرهاب وظهور ما يعرف بالإرهاب الدولي والذي يمثل المستوى الأكثر اتساعاً لهذه الظاهرة في ظل تأثيرات العولمة التي جعلت منه فعلاً عابراً للحدود وخطراً عالميا لكل الدول.

كما تأثر مدارس ومنظورات ومقتربات العلاقات الدولية بهذه الظاهرة خاصة بعد تغير بنية التهديدات الأمنية الجديدة، إذ بناءاً على هذا عالجت مدرسة كوبنهاغن الإرهاب من خلال اعتباره مهدد للأمن الدولي، كما عالج المنظور البنائي الإرهاب على أساس البناء الاجتماعي والهوياتي للوحدات السياسية.

وبالمقابل جاء مقترب التهديدات اللاتماثلية الذي يعتبر الإرهاب كتهديد دون مستوى الدول (فاعل غير دولاتي) لكنه يستهدفها ويهدد أمنها ووفق هذا المقترب بين الإرهاب، الانتشار النووي والدولة الفاشلة كثلاثية تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي إطار تعدد أسباب الإرهاب الدولي بين أسباب سياسية واقتصادية وأسباب ثقافية واجتماعية وأسباب دولية تعددت آليات مواجهة الإرهاب الدولي، وبالتالي عملت الدول على توظيف آليات سياسية ودبلوماسية أساسها القوة الناعمة، وآليات عسكرية وعملياتية ترتكز على القدرات العسكرية وإعادة تهيئة وتطوير المنظومة الأمنية الدفاعية، وأخيراً آليات اقتصادية تعتمد على مقترب التنمية في مكافحة الإرهاب الدولي.

الفصل الثاني: أحداث 11 سبتمبر والتوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية في العالم

التغيير والتوجه

الفصل الثاني: أحداث 11سبتمبر والتوجهات الجديدة الإرهاب في العالم

إن التحولات التي واكبت بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة الدولية تزامن مع أحداث 11سبتمبر التي أصبحت تعد كمحطة فارقة في الساحة الدولية.

إذ أن أحداث 11 سبتمبر 2001، أحدثت عدة تغييرات على مستوى النظام الدولي ككل، وكان أبرز هذه التغيرات هو بروز الإرهاب على المستوى الدولي بشكل واضح كفاعل جديد في العلاقات الدولية.

خاصة وأن الإرهاب الدولي أصبح يهدد جميع دول ومنظمات العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أول دولة تطالها هذه الظاهرة الواسعة الأبعاد.

وكنتيجة عملت الدول والمنظمات على تفعيل الدبلوماسية والاجتهاد من أجل الحد من انتشار هذه الظاهرة وردعها في إطار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق سنعمل في هذا الفصل على التطرق لأحداث 11 سبتمبر 2001 وما صاحبها من ردود فعل في إضافة إلى انعكاسات هذه الأحداث وأخيرا دراسة الدبلوماسية كأداة فاعلة ضد الإرهاب الدولي في ظل التغييرات التي صاحبة هذه الأحداث.

المبحث الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 وردود الأفعال المصاحبة لها.

تعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول محورية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، لأنه استهدف رمزاً مركزياً في النظام الاقتصادي العالمي، ولكون العالم شهد بعده متغيرات سياسية، اقتصادية، قانونية وثقافية وغيرها، مركزها الولايات المتحدة الأمريكية.

فهذا هذا الحدث مثّل أحد أهم المتغيرات النوعية التي كان لها بعد لا زال يؤثر على العلاقات الدولية وبالخصوص كل ما تعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدولي، لهذا كان لهذه الأحداث صداً واسع تنوعت ردود الفعل المصاحبة له سواء على المستوى الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية أو على المستوى الدولي الذي كان له بعد شمل معظم دول العالم.

ومنه كان لابد من التطرق لمضمون أحداث عشر من سبتمبر وما تبعها من ردود فعل داخلية وخارجية.

المطلب الأول: سير الأحداث

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء الموافق لـ 11سبتمبر 2001 إلى هجوم جوي عنيف مس أكثر مناطقها احتياطات أمنية، و توجه لرمزها الاقتصادي (مركز التجارة العالمي) في نيويورك ، ورمزها العسكري (البانتاغون) بواشنطن.

وتمثلت هذه الأحداث في مجموعة من الهجمات الجوية إذ تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها. الأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولية بمانهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين .

أولا: الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي

كان أول هجوم على البرج الشمالي لمركز التجارة العالمي على الساعة 8:46 بتوقيت نيويورك إذ اخترقت طائرة ركاب مدنية هذا البرج وهي الرحلة 11 "بوينغ767" التابعة للخطوط الجوية الأمريكية القادمة من بوسطن[1] وأحدثت به ثغرة هائلة وأشعلت النار في طوابقه العليا.

وبعدها بحوالي 17د اخترقت طائرة أخرى البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي وهي الرحلة 175 "بوينغ797" التابعة للخطوط الجوية المتحدة[2]، ونتيجة لقوة الصدمة لم يتمكن برجي المركز التجاري من الصمود أكثر من ساعة واحدة أتاحت للآلاف من المواطنين الذين كانوا بالمركز وقت وقوع الحادثة بالفرار، انهار البرجان بشكل كامل مما خلف خسائر بشرية كبيرة قدرت بحوالي 4000 قتيل إضافة إلى خسائر مادية هائلة تمثلت في تحطيم أحد أهم المراكز الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

[1] دافيد راي غريفين، ***شبهات حول 9/11 أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث 9/11***، تر: مركز التعريب والبرمجة،(لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص35.

[2] المرجع نفسه،ص 40.

[3] واصف منصور، مرجع سابق، ص53.

ثانيا: الهجوم على وزارة الدفاع الأمريكية (مبنى البانتاغون):

الهجوم الثاني كان على مبنى البانتاغون في نفس اليوم على الساعة 9:38 صباحاً، التابعة للخطوط الجوية الأمريكية ذات الرحلة رقم 77، "بوينغ 757" من مطار واشنطن الدولي في دالاس[1]، وكانت متجهة إلى لوس أنجلوس، لكنها انحرفت على مسارها إثر اختطافها من قبل مجموعة تابعة لتنظيم القاعدة واصطدمت في الحائط الغربي من البانتاغون.

إضافة إلى تحطم طائرة أخرى في بنسلفانيا، أقلعت طائرة التابعة للخطوط الجوية المتحدة ذات الرحلة رقم 93 "بوينغ 757" من نيويورك.[2] وقد خلف هذا الهجوم وفات 125 شخصاً وخسائر مادية في المبنى وقد كان لهذا الهجوم أثر كبير نظراً لأنه مس الرمز العسكري للولايات المتحدة الأمريكية.

وإجمالاً خلفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثلاثة أنواع من التأثيرات والتي يمكن إجمالها في:

- خسائر مادية: إذ كانت هنا ما يقارب 4000 ضحية، إضافة إلى تحطيم مركز التجارة العالمي وانهيار وهدم جزء من مبنى البانتاغون، ولو لم يتم إسقاط الطائرة الرابعة في بنسلفانيا لكانت قد وجهت لأهداف أخرى أكثر إستراتيجية ولكانت الخسائر أكثر ضخامة.
- التأثير الرمزي: تمثل في ضرب العلامات البارزة لعظمة الولايات المتحدة، ولرموزها الاقتصادية المتمثلة في المركز التجاري العالمي الذي يعد أحد معالم القوة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، والعسكري المتمثل في وزارة الدفاع الأمريكية.
- التأثير الإعلامي: إذ سعى "أسامة بن لادن" احتلال الشاشة الإعلامية وفرض صورته عليها، إضافة إلى عرض العمل التدميري الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بأسره.[3]

---

[1] أنور مسعود،***كشف المستر عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر***، تر:إبراهيم الطيب عبد الله موسى،(د.ب، د.س.ن، 2009)، ص67.

[2] أنور مسعود، مرجع سابق، ص ص60-62.

[3] واصف منصور، مرجع سابق، ص 53.

المطلب الثاني: ردود الفعل الداخلية

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أثر كبير خصوصاً تجاه الأمن القومي الأمريكي، الذي كان يتمتع بحصانة راجعة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الهجمات أثبتت عكس هذا وبالتالي كان لها ردود فعل قوية على المستوى الداخلي إذ اعتبر هذا الهجوم ضربة قوية للولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها.

- دعا الرئيس الأمريكي "**جورج بوش**" حركة طالبان بتسليم "أسامة بن لادن" لاشتباهه بمسؤوليته عن الهجوم الذي طال الولايات المتحدة الأمريكية، لكن طالبان رفضت لعدم تقديم أدلة تدينه.
- قامت السلطات لأمريكية بتجميد أرصدة حوالي 27 شخص، ومنظمة إسلامية بزعم تمويلها لمنظمات إرهابية.
- الكونغرس الأمريكي يوافق على قانون يمنح أجهزة الأمن سلطات جديدة لمراقبة واعتقال من يُشك في أن له علاقة بشبكات إرهابية، وفي هذا السياق تم استحداث "**وزارة الأمن الداخلي الأمريكي**" مسؤولياتها الأساسية حماية أراضي الولايات المتحدة من هجمات إرهابية.
- إعادة هيكلة وزارة العدل ومكتب المباحث الفدرالية إذ استخدم وزارة العدل كآلية أولى في مواجهة الإرهاب على الصعيد الداخلي، وأصبحت تعد كآية وقائية إذ قال وزير العدل في تلك الفترة "**جون أشكروفت**" **(Jhon Akrochoft)** أمام الكونغرس الأمريكي: " لا يمكن أن ننتظر الإرهابيين ليقوموا بضربتهم من أجل أن نقوم بإجراء التحقيقات وعمليات القبض عليهم".

أما بالنسبة لمكتب المباحث الفدرالية فقد تعرض لانتقادات كبيرة لذلك تم تعيين مدير جديد للمكتب " **روبرت مولر**" **(Robert Moller)**، وأصبحت أولويته الأولى هي منع حدوث عمليات إرهابية في المستقبل[1].

[1] ياسين طاهر الياسري، ***مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية***،(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص135.

- صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على طلب البانتاغون لزيادة الميزانية الخاصة بالقوات المسلحة لتبلغ 338 مليار دولار.[1]
- هبوط أسعار الأسهم في "وول ستريت" قبل الفتح إثر وقوع الحادث، إضافة إلى تأجيل فتح سوق نيويورك للأسهم حتى إشعار آخر.
- الدولار الأميركي يهبط أكثر من ثلاثة أرباع سنت مقابل اليورو وأكثر من ثلاثة أرباع الين. وقفز اليورو عقب الحادث إلى 90.6 سنتا وهبط الدولار مقابل الين إلى 121 ينا.
- أسعار سندات الخزانة الأميركية في التعاملات الآجلة بشيكاغو تقفز إلى أكثر من نقطة إثر وقوع الانفجار، إذ تعتبر السندات ملاذا آمنا للمستثمرين في أوقات الأزمات[2].
- إعلان الرئيس الأمريكي بعدة فترة من الهجمات عن بداية ما أسماه بالمرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب، وتهدف إلى حرمان من أسماهم بالإرهابيين من أي ملجأ، وتعهد بأن تشمل الحرب، أيضا التحرك ضد الدول التي لديها أسلحة دمار شامل أو تسعى لامتلاكه، وهي إشارة إلى العراق وإيران.
- إعلان إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" صياغة سياسة عسكرية رسمية تتبنى مبدأ الضربات الوقائية ضد من تصنفهم بالإرهابيين، والدول المعادية لواشنطن التي تملك أسلحة دمار شامل.

جملة هذه الردود الداخلية كانت تمثل انعكاساً واقعيا لأحداث الحادي عشر من سبتمبر إذ اتخذت الإدارة الأمريكية مجموعة قرارات وإجراءات في إطار محاربة الإرهاب والعمل على استعادة هيبتها.

[1] واصف منصور، مرجع سابق، ص 63.

[2] "الحادي عشر من سبتمبر"، من: ***http://www.aljazeera.net***،(09-03-2017).

المطلب الثالث: ردود الفعل الخارجية

تميزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بكونها حدثاً تاريخيا بكل المعايير، نظراً لأنه أضخم هجوم مُعاد للولايات المتحدة الأمريكية ينفذ داخل أراضيها، ولذلك كانت لتلك الهجمات تأثيرات قوية خاصة على الصعيد الخارجي والتي تمثلت بشكل خاص في ردود فعل خارجية متباينة.

- تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع مشروع القرار رقم 1337 ضد الإرهاب، الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يلزم جميع الدول بحرمان ما وصفه القرار المنظمات الإرهابية من الدعم المالي واللوجستي.[1]
- الموقف الروسي : قدمت روسيا تنازلات سياسية وأمنية في منطقة أسيا الوسطى التي كانت من المحرمات في السياسة الروسية، وقدمت روسيا نفسها كشريك للغرب في محاربته للإرهاب بدلاً من كونها مهددا لهذا الغرب، وأدى تأييد معظم الدول الكبرى في شمال العالم للعمليات العسكرية الأميركية إلى الحديث عن تعاون نصف الكرة الشمالي ضد المخاطر القادمة من النصف الجنوبي.
- أما المجموعة الأوروبية فقد افتقدت إلى التحرك الموحد تجاه أحداث 11 سبتمبر، فرغم الوحدة الاقتصادية والمالية التكاملية التي حققتها أوروبا فإن ردود فعلها تجاه الأحداث عكست غياب وجود سياسة خارجية موحدة، حيث اتسمت مواقف دولها بالفردية وبادرت كل دولة للاتصال بالولايات المتحدة من منطلق ظروفها الخاصة.[2]
- سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى توجيه الاتهام إلى حركتي "**حماس**" و"**الجهاد الإسلامي الفلسطيني**"، و"**حزب الله**" في لبنان إذ تعتبر أن حزب الله هو من يورد السلاح للجماعات المقاومة في فلسطين، وأنه يربط بين القاعدة وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.[3]
- أما في المجال العربي فقد كان معنياً بهذه الأحداث أكثر من غيره، وذلك راجع لاتهام عناصر عربية بالوقوف وراء هذه الهجمات، إضافة إلى اتهام بعض الدول العربية بأنها على علاقة

---

[1] واصف منصور، مرجع سابق، ص61.

[2] نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي"، من:***http://www.aljazeera.net*** ، (10-03-2017).

[3] ياسين طاهر الياسري، مرجع *سابق*،ص129.

بالمتهمين، وتصنيفها حسب ما أسماه "جورج بوش" دول **محور الشر** وبالتالي اختارت الولايات المتحدة الأمريكية إعلان الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وقد شملت هذه الحرب التهديد بالعمل المسلح ضد بعض الدول واستخدام وسائل استخبارتية وأمنية ضد أنظمة وتنظيمات وجمعيات وأفراد.

وهذا ما يبرز البعد العالمي الذي أخذته أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الصعيد الدولي إذ تعددت ردود الفعل بين جميع الدول وقد كان موقف في الجانب العربي الأكثر بروزاً إذ أصبحت المنطقة العربية نتيجة لهذه الأحداث المجال المهدد للأمن الأمريكي و المنطقة المصدرة للإرهاب.

المبحث الثاني: انعكاسات أحداث 11سبتمبر 2001

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر بعداً كبيراً، أثر على الصعيد الدولي بشكل خاص وذلك راجع لكون مركز هذه الأحداث هو الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعرف بقدراتها الأمنية المتطورة، ولهذا خلفت هذه الأحداث نوعاً من الاضطراب على الساحة الدولية.

ونتيجة لذلك برزت انعكاسات هذه الهجمات مؤثرة على جميع الأصعدة، وكان من أهمها بروز متغير جديد في الساحة الدولية وهو الإرهاب الدولي، هذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بإعادة ترتيب إستراتيجيتها لمكافحة هذا التهديد الجديد، إضافة إلى تأثير هذه الأحداث على المنظومة الدولية ككل في إطار مكافحة الإرهاب كتهديد دولي جديد للأمن والسلم الدوليين.

المطلب الأول: الإرهاب الدولي كمتغير جديد في العلاقات الدولية

أصبح واضحا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التغير الذي لحق أشكال التهديد حيث لم يعد العدوّ يحمل الصفة الخارجية المباشرة مثلما كان عليه الحال طوال فترة الحرب الباردة بل أصبح داخليا وغير واضح المعالم، وتمثل هذا العدو في الإرهاب الدولي كخطر جديد، رغم أنه كان موجود في الفترة التي سبقت أحداث 11 سبتمبر لكنه لم يصل إلى المستوى الدولي وتهديد القوة المهيمنة على الساحة الدولية في تلك الفترة.

وأصبح الإرهاب الدولي يعبر عن: "**الإرهاب الذي يتخطى الحدود السياسية للدول أو أنه الإرهاب الذي تنتج عنه ممارسة ردود فعل وأصداء دولية قد يتسع مفهومها أو يضيق بحسب الأحوال**".[1]

وهو: "**كل نشاط يتضمن عملا عنيفا أو خطيرا يهدد الحياة البشرية، ويمثل انتهاكا للقوانين الجنائية في الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، ويهدف لنشر الخوف و القهر بين السكان المدنيين، أو التأثير على سياسة دولة ما بممارسة الرعب أو القهر أو التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق الاغتيال والاختطاف**"

وكان من بين انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على مفهوم شرعية مقاومة الإرهاب وسيادة الدول، أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بذريعة معاونة الدول الصديقة على القضاء على الخلايا الإرهابية تخل باستقلال بعض الدول، ومن أمثلة ذلك حادثة دخول طائرة أمريكية بدون طيار للمجال الجوي اليمني والتنسيق مع السلطات اليمنية في أواخر عام 2002، وإطلاقها صاروخين على سيارة مدنية وقتل ستة مدنيين باعتبار أنهم إرهابيين وهذا يدخل في إطار التدخل المباشر في أمن الدولة وليس مساعدتها.[2]

وفي ظل البيئة الجديدة للنظام الدولي التي أصبحت تتسم بالتعقيد والتنوع زاد تطور الإرهاب الدولي خاصة من ناحية التنظيم والأجهزة وقد سمحت الانترنت للجماعات الإرهابية بالتغلب على الحدود الجغرافية وزيادة تسهيل نشاطاتها.

---

[1] رافية منهي، ***الإرهاب في العراق الجديد***، (بغداد: دار كنعان للنشر والتوزيع،2011)، ص53.

[2] مقاتل الصحراء، "أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها إقليمياً ودولياً"، من: ***http://www.moqatel.com.htm***، (13-03-2017).

لكن ورغم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تقليص نشاط تنظيم القاعدة واغتيال رئيسها "**أسامة بن لادن**" إلاّ أن التهديدات الإرهابية الدولية لا تزال مستمرة، من قبل الجماعات التابعة إما التابعة لتنظيم القاعدة أو تنظيمات إرهابية أخرى لها بعد دولي[1] وأبرز مثال "**تنظيم داعش**" الذي ظهر سنة 2004، وبرز نشاطه الدولي بشكل واضح سنة 2014.

ومنه أصبح الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية يعد فاعلاً بارزاً في العلاقات الدولية وهذا بكونه مهدد لمنظومة السلم والأمن الدوليين كنوع جديد يدخل ضمن التهديدات اللاتماثلية أي يهدد الدول ولا يرتقي لمستوى الدول.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب بعد الأحداث

شكلت أحداث 11 سبتمبر صدمة للإستراتيجية الأمريكية، إذ اتسمت بالهشاشة في مواجهة خطر لا يرتكز على كيان قومي أو تحدٍ إقليمي أو دولي تقليدي هذا ما فرض تغيرات جوهرية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.

ونتيجة لذلك أعلن البيت الأبيض في 20 سبتمبر 2002، عن إستراتيجية أمنية جديدة عرفت بـ: "**إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية**" وقد احتوت على الملامح الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لحماية الأمن القومي الأمريكي الذي أصبح مهدداً بعد هذه الهجمات.

- تدويل الأزمة أو عولمتها، وذهبت الولايات المتحدة في هذا الصدد إلى اعتبار أن ما تعرضت له هو عمل من أعمال الإرهاب الدولي، وأن العالم كله معرض لمثل هذه الهجمات ما لم يتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذا العدو الجديد الذي لم تتحدد ملامحه ولم تعرف أساليبه وإستراتيجياته بعد.
- تصنيف الدول وفقاً لموقفها من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، إذ تحدث الرئيس "جورج بوش الابن" عن الدول التي إن لم تقف مع الولايات المتحدة الأمريكية فهي مع الإرهاب، وشرعت في البحث عن نقطة موضوعية لإنشاء التحالف ضد الإرهاب ووجدت أن أنسب

[1] Lauren B. O'Brien, "The Evolution of Terrorism Since 9/11", available at: ***https://leb.fbi.gov/2011/september/the-evolution-of-terrorism-since-9-11***, (2017-03-19).

نقطة هي **الإسلام السياسي**، الذي اتسع نشاطه في الفترة الأخيرة الأمر الذي تسبب في إيجاد قلق للعديد من القوى الدولية.

- العمل على تجفيف المنابع الاقتصادية والمالية للإرهاب، كما عملت على توظيف هذه الأحداث من أجل تحقيق مصالح جديدة وذلك لضمان المحافظة على موقعها في صدارة النظام العالمي، وهذا من خلال العمل على السيطرة على المواقع الإستراتيجية قرب القوى المنافسة (روسيا، إيران والصين) وكذا السيطرة على مواقع الطاقة المستقبلية (بحر القزوين).[1]
- القيام بعمل عسكري ضخم له ضمانات الانتصار العقلاني مع تضخيم العدو وبرز ذلك في أفغانستان التي اعتبرت الميدان المناسب لذلك فمن خلاله عملت على تحقيق التماسك الداخلي خلف الإدارة الأمريكية.
- انتهاج إستراتيجية الضربة الوقائية التي تقوم على ضرورة القيام بعمل عسكري ضد أي دولة تهدد أمن الولايات المتحدة وفي إطار هذه الإستراتيجية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق سنة2003 التي اعتبرتها تهدد أمنها بحجة امتلاكها لأسلحة دمار شامل.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وظفت الإرهاب في بناء عقيدتها الإستراتيجية الجديدة لأمنها القومي بعد الهجمات، إذ برز الإرهاب كعدو عالمي جديد، وقامت بتجسيد صورة هذا العدو في ما عرف بـ "الإرهاب الإسلامي".

وقد هيئة هجمات الحادي عش من سبتمبر الفرصة الولايات المتحدة المسوغ لشن حرب واسعة النطاق لمحاربة الإرهاب ضمن مفهوم جديد للأمن القومي الأمريكي، وهذا المفهوم يتضمن إعادة نظر صريحة بالمبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة، وهذه الإستراتيجية تعمل وفق مفهوم واضح وهو أن التهديدات التي تهدد أمن الولايات المتحدة قد تغير مصدرها وطبيعتها إذ لم تعد موجهة من عدو واضح المعالم بل من مجموعات إرهابية دولية تدعمها دول تمتلك أسلحة الدمار الشامل وأخرى تتزود بها أو مستعدة لإنتاجها.[2]

---

[1] مقاتل الصحراء،"أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها إقليمياً ودولياً"، مرجع سابق.

[2] ياسين طاهر الياسري، ***مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية***،(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 123-124.

المطلب الثالث: تأثير الأحداث على المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب الدولي إذ أصبح يمثل تهديداً جديد للأمن الدولي وهذا ما دفع معظم الدول إلى شن حملة واسعة بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

ووصلت هذه الحملة إلى اعتماد موقف أساسي في الساحة الدولية قوامه وجوب وقف الإرهاب ومحاسبة الدول التي تدعمه وهذا ما أصبح يتصدر الأجندة الدولية وهذا ما يعبر وبوضوح عن تأثير هذه الأحداث على التغيير في المنظومة الدولية في إطار مكافحة الإرهاب؛ ويمكن إجمال أهم هذه التأثيرات في ما يلي:

- توجيه كامل السياسات نحو أهداف مكافحة الإرهاب، بما ينطوي عليه هذا الأمر من تخصيص موارد مادية وبشرية وإعادة تهيئة التحالفات الدولية بعدما برزت المكانة التي يحتلها الإرهاب بوصفه نوعاً من أنواع الصراعات المسلحة في الساحة الدولية.
- أعطت هجمات الحادي عشر من سبتمبر مزيداً من قوة الدفع لجهود مكافحة الإرهاب بحيث استحوذت الأدوات العسكرية على الجانب الأكبر من جهود مكافحة الإرهاب، وهذا ما برز في رد الولايات المتحدة على الهجمات.
- التأكيد على أن الإرهاب الدولي أصبح يمثل خطراً بالغ الأهمية، لا يمكن لأي دولة أن تواجهه بمفردها مهما كانت قدراتها العسكرية.
- بناء تحالف دولي يغلب عليه الطابع السياسي ويركز على التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية والإستخباراتية والمالية من أجل تعقب الجماعات الإرهابية.[1]

ومنه أصبحت الدول تتنافس فيما بينها وخاصة القوى الكبرى على الرّيادة في مكافحة الإرهاب إذ أصبحت مكافحة الإرهاب توازي نشر القوات العسكرية للدول وبالتالي زيادة مناطق النفوذ خاصة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

[1] مقاتل الصحراء، "أثار هجمات 11سبتمبر وتداعياتها على العالمين العربي والإسلامي"، من: ***http://www.moqatel.com.htm***،(15-03-2017).

المبحث الثالث: الدبلوماسية في مواجهة الإرهاب الدولي

برزت بعد نهاية أحداث الحادي عشر من سبتمبر إستراتيجية جديدة في مكافحة الإرهاب الدولي الذي اعتبر كتهديد جديد مفاجئ يهدد أمن الدول على اختلافها، لذلك عملت الدول على الاعتماد الدبلوماسية كآلية في مكافحة الإرهاب خاصة على المستوى الدولي في إطار الجهود الدولية وكذا جهود المنظمات على المستوى دولية أو على المستوى إقليمي.

وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث، إذ سنركز على تعريف الدبلوماسية الوقائية كأبرز آلية في مواجهة الإرهاب الدولي، آليات الدبلوماسية الوقائية، وأخيراً علاقة الدبلوماسية الوقائية بالحرب الوقائية على الإرهاب الدولي.

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية والإرهاب الدولي

تعتبر الدبلوماسية الوقائية من بين الآليات الحديثة في مكافحة الإرهاب، وقد اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ويمكن القول أن الدبلوماسية الوقائية هي:

في تعريف جاء في تقرير لمعهد "**كارنجي للسلام**": الدبلوماسية الوقائية هي هدف الإجراءات الوقائية أو وسيلة وقائية لمنع تطور الصراعات العنيفة أو منع الصراعات الجارية من انتشارها أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات.[1]

وحسب المفكر العربي "**محمد أركون**": هي تلك الدبلوماسية التي تتحاشى الصدامات والحروب بشكل مسبق، كما كانت عليه سياسة المحافظين الجدد على عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري "**جورج بوش الابن**"[2].

وعرفها "**بطرس بطرس غالي**" الأمين السابق للأمم المتحدة بأنها: "مجمل الإجراءات أو الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب المنازعات أصلاً، أو منع تصاعدها وتحويلها إلى صراعات مسلحة أو وقف انتشارها إلى أطراف أخرى والعمل على حصارها في حدود أطرافها الأصلية"[3].

وتعرف أيضاً بأنها: العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.[4]

وتدور الدبلوماسية الوقائية حول الدور الذي يقوم به طرف ثالث مقابل أطراف النزاع للحول دون تحول الأزمة الكامنة إلى صراع مسلح، ومنع أثاره الثلاث المتمثلة في القتل الجماعي وظاهرة اللجوء وظاهرة الانتشار إلى أماكن أخرى وهذا ما يتطلب دراسة الوسائل التي تستخدم لمنع النزاع ومدى نجاعتها من خلال جملة من السياسات العامة أو لإجراءات و تطبق على مستوى المجتمع الدولي أو

---

[1] سامي إبراهيم الخزندار، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري"، عدد32، ***مجلة السياسة الدولية***، (2011)، ص26.

[2] يوسف أبا الخيل،"الدبلوماسية الوقائية"،من: ***http://www.alriyadh.com***،(15-03-2017).

[3] مدلل حفناوي، ***الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين***، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،2012/2011)، ص89

[4] مقاتل الصحراء، "وثائق الأمم المتحدة"، من : ***http://www.moqatel.com.htm***، (20-03-2017).

الإقليمي من ناحية وعلى مستوى الدولة المعنية بالنزاع من ناحية أخرى، إضافة إلى دراستها على مستوى الأجهزة التي يمكنها القيام بهذا الدور التي من بينها منظمات ووكالات ومراكز وحكومات وأفراد من ناحية ثالثة.[1]

وهي عملية إجرائية ذات إطار مرحلي أو زمني، وبالتالي فإن منع الحرب هو إجراء استباقي يقوم بها عدد متنوع من الفاعلين بهدف تحديد وتهيئة الظروف المناسبة بناء بيئة أمنية دولية مستقرّة.

ومنه يمكن القول أن الدبلوماسية الوقائية هي:

- إجراء مسبق يتم قبل وقوع الأزمة أو الحرب لضمان عدم انتشاره وتصاعده
- تتميز بكونها عملية مرحلية أي تتم في مرحلة معية من مراحل الأزمة أو الحرب
- تطبق الدبلوماسية الوقائية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المستوى الدولي
- لا تقتصر الدبلوماسية الوقائية على الدول أو المنظمات الحكومية بل توسعت لفواعل دبلوماسية المسار الثاني (منظمات غير حكومية، شركات متعدد الجنسيات..)
- إن الهدف الأساسي للدبلوماسية الوقائية هي توفير الظروف الملائمة لضمان بناء بيئة دولية مستقرة وآمنة.

المطلب الثاني: آليات الدبلوماسية الوقائية

تتطلب الدبلوماسية الوقائية جملة من الترتيبات والآليات لخلق الثقة، والإنذار المبكر كما تقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق كما تتضمن توزيعاً وقائيا للقوات، إضافة إلى إنشاء مناطق منزوعة السلاح وذلك وفق خصوصية كل حالة.

ا. **بناء الثقة:** تعتبر مرحلة أساسية في تطبيق الدبلوماسية الوقائية،إذ تكرس انتشار السلام على المجال الدولي كما تساهم في التقليل من احتمال اندلاع الحروب والصراعات؛ ومن أمثلتها تبادل البعثات العسكرية بشكل منتظم وتشكيل مراكز إقليمية للتقليل من المخاطر إضافة إلى

[1] محمد أحمد عبد الغفار، ***فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية***، (الجزائر: دار هومه، ج1، 2003)، ص 251.

تدعيم دور المنظمات الإقليمية التي بدورها تبلغ الأمم المتحدة بنتائج أنشطتها، ويمكن الإجمال بأهم إجراءات بناء الثقة[1] في ما يلي:

- إقامة اتفاقيات ثنائية تتعلق خصوصاً بالرقابة على انتشار الأسلحة، وخاصة التي تدخل ضمن أسلحة الدمار الشامل.
- تبادل الخبرات العسكرية بين الدول إضافة إلى تبادل المعلومات في شتى الميادين من أجل ضمان التنسيق فيما بينها في حالة حدوث خطر يهدد هذه الدول.
- الاعتماد على دور المنظمات الإقليمية وتدعيمه إذ أن عملها يرتبط بالأمم المتحدة وهذا ما يضمن تنسيق أكبر في مجال التقليل من المخاطر.[2]

II. **تقصي الحقائق:** ترتكز الدبلوماسية الوقائية على المعرفة الدقيقة والمحددة للحقائق التي تم التقصي عنها، إضافة إلى القدرة على التحليل الدقيق والسليم لها.

ويجب أن تشمل المعلومات جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حسب جذور كل نزاع إضافة إلى التطورات السياسية التي قد تفضي إلى التصعيد الخطير لهذه النزاعات، ويكون اللجوء للتقصي للحقائق بمبادرة من الأمين العام أو مجلس الأمن أو الجمعية أو بطلب من أي دولة للأمم المتحدة.

III. **الإنذار المبكر:** يعرف بأنه شبكة من المعلومات في جميع أنحاء العالم ويهدف إلى نشر الخبراء لتطوير شبكة من الأجهزة، لرصد وتحليل المعلومات والتنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهتها إذ يتيح الإنذار المبكر كل المعلومات المتاحة بشأن حالات المرشحة للتصعيد أو الانفجار.[3]

وأصبح الإنذار المبكر يمثل أهمية بالغة ليس فقط في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية والحكومات بل أيضاً من جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي.

IV. الانتشار الوقائي للقوات: الدبلوماسية الوقائية لا تعني استبعاد استخدام الأداة العسكرية تماماً إذ يمكن اللجوء إلى نشر قوات دولية لأغراض وقائية خاصة بالنسبة للنزاعات الداخلية وذلك

---

[1] مدلل حفناوي، مرجع سابق، ص 102.

[2] مجلس الأمن، "الدبلوماسية الوقائية: تحقيق نتائج"، من: ***http://repository.un.org-AR.pdf*** ، (20-03-2017)،ص ص 4-20.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، *مرجع سابق*، ص ص 322-326.

بناءاً على طلب من كافة الأطراف المعنية كما يمكن أن تستجيب الأمم المتحدة لطلب أحد الأطراف للوقاية من أي تهديد محتمل[1].

ويرتكز هذا الإجراء أساساً على نشر قوات محايدة في المناطق المحتمل أن تكون مركزاً لنزاعات مستقبلية وتكون قوات الأمم المتحدة أو القبعات الزرق من أبرز القوات التي تكون نشطة في هذا المجال.

٧. **المناطق منزوعة السلاح:** تمثل إجراء أمني محدود النطاق يتم باتفاق دولتين أو أكثر. وتكون غايته عادة إبعاد احتمال الحرب بإزالة احتمال الاصطدام نتيجة لحوادث الحدود، أو بمنع الإخلال بالأمن والاستقرار بحظر حشد القوات أو الأسلحة في هذه المناطق العازلة.

ويرتكز هذا الإجراء أساساً على نشر قوات محايدة في المناطق المحتمل أن نكون مركزاً لنزاعات مستقبلية

المطلب الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية والحرب الوقائية

تعبر الدبلوماسية الوقائية عن استخدام جملة من آليات والوسائل السلمية العقلانية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي، لكن رغم جهود الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في تطبيق الدبلوماسية الوقائية إلى أن نتائجها غالبا ما تكون سلبية ولا تعطي النتائج المتوقعة خاصة مع التغير المستمر في طبيعة المجتمع الدولي وخاصة التغير والتطور الذي تعرفه الجماعات الإرهابية التي تكيفت مع المتخيرات الحديثة وأصبحت أكثر خطورة، واتجهت الدول إلى إجراء وقائي أخر وقد تمثل هذا في الحرب الوقائية التي تعني جملة عمليات عسكرية مصممة لتسد الطريق أمام أي تهديد يبعد شهوراً أو سنوات عن التجسّد مادّيا (واقعيا)[2].

---

[1] حسن نافعة، "الأمم المتحدة: إلى أين؟"، من: ***http://www.hadaracenter.com/pdf*** ، (20-03-2017)، ص6.

[2] فرانسيس فوكوياما، ***أمريكا على مفترق طرق(ما بعد المحافظين الجدد)***،تر: محمد محمود التوبة،(الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص116.

ومنه فالحرب الوقائية تعتمد على الضرب أولاً تحسباً لهجوم وشيك للحصول على ميزة عسكرية، وهي الهجوم الأول، وبالتالي أصبحت الحرب الوقائية تعتبر كأداة مشروعة للدفاع عن أمن الدول[1].

ويمكن القول أن الحرب الوقائية تقوم على نقاط أساسية هي:

- الهجوم على العدو المحتمل قبل قيامة بهجومه.
- الاعتماد على تقارير الاستخبارات من أجل التأكد من نوايا الطرف الأخر في الهجوم ،ومنه القيام بضربات مفاجئة لصد هذا الهجوم قبل وقوعه.
- التدمير الكامل لقوات العدو عن طريق ضرب مناطق قواته المسلحة من أجل تجنب حدوث أي مقاومة مسلحة.

وقد كانت حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق أول مثال واقعي حديث للحرب الوقائية، وقد أصبحت الحرب الوقائية تمثل الإستراتجية الجديدة لها خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وتقوم الحرب الوقائية وفق الإستراتيجية الأمريكية على قاعدتين أساسيتين:

- الاعتماد على الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الأخر المقصود فقد تحدث وزير الدفاع الأمريكي "**دونالد رامسفيلد**" في اجتماع لوزراء دفاع حلف الناتو أن الحلف لا يمكن أن ينتظر الدافع لكي يقوم بعملياته ضد الجماعات الإرهابية أو ضد الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل.

[1] Stephen M. WALT," LA GUERRE PRÉVENTIVE : UNE STRATÉGIE ILLOGIQUE", at : ***http://www.diplomatie.gouv.fr.pdf***,(20-03-2017), p p139-141.

- استخدام السلاح النووي في الضربات الوقائية أمر محتمل، وليس فقط السلاح التكتيكي وإنا أيضاً السلاح النووي الإستراتيجي، الأمر الذي يجعل هذه الإستراتيجية مفتوحة الاحتمالات لأنها لا تتقيد بالحدود الجغرافية ولا بقواعد القانون الدولي.[1]

وبالتالي أصبحت الحرب الوقائية البديل الشرعي للدبلوماسية الوقائية نظراً لطول المدة التي تستغرقها إجراءات الدبلوماسية الوقائية إذ أن الحرب الوقائية لا تتطلب سوى القيام بجملة من الضربات العسكرية لتدمير القدرات العسكرية المهددة للطرف الأخر.

[1] أحمد سمير عارف، ***العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي***، (مصر: المكتب العربي للمعارف، د.س.ن)، ص 118.

خلاصة الفصل

ومما سبق التطرق له في الفصل الثاني يمكن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد خلفت أثراً واسعا إذ تمثلت هذه الأحداث في هجمات جوية مست أهم المناطق الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة والمتمثلة في مركز التجارة العالمي رمزها الاقتصادي إذ تم اختراق برجاه بطائرتي نقل مدني والهجوم الثاني البارز كان على وزارة الدفاع الأمريكية (البانتاغون) إضافة إلى طائرة أخرى تحطمت في بنسلفانيا، ولهذا خلفت هذه الأحداث ردود فعل عديدة على الصعيد الداخلي وخاصة على الصعيد الدولي إذ تباينت بين العالم العربي والإسلامي والدول الغربية التي أصبحت تعتبر الإسلام هو الوجه الأول للإرهاب الدولي .

ونتيجة لهذه الأحداث ظهر الإرهاب على الساحة الدولية كفاعل في العلاقات الدولية وهذا بكونه مهدد لمنظومة السلم والأمن الدوليين و كنوع جديد يدخل ضمن التهديدات اللاتماثلية أي يهدد الدول ولا يرتقي لمستوى الدول، ولهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع إستراتيجية جديدة أساسها مكافحة الإرهاب وقد اعتمدت على جملة من إجراءات الداخلية ضمن هذه الإستراتيجية ومن أبرزها استحداث وزارة الأمن الداخلي الأمريكي التي كانت مهمتها الأولى العمل على حماية الأراضي الأمريكية من أي هجمات إرهابية قد تهدد الأراضي الأمريكية إضافة إلى انتهاج إستراتيجية الضربة الوقائية التي تقوم على ضرورة القيام بعمل عسكري ضد أي دولة تهدد أمن الولايات المتحدة. كما كان لها تأثير على المنظومة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وبرز ذلك في بناء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب إذ أصبح أحد أبرز المهددات الحديثة للأمن الدولي.

وفي إطار مكافحة الإرهاب الدولي والعمل على الحد من مخاطره برزت الدبلوماسية الوقائية كآلية حديثة من آليات مكافحة الإرهاب وتقوم هذه الأخيرة على جملة من الترتيبات هي بناء الثقة، والإنذار المبكر كما تقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق كما تتضمن توزيعاً وقائيا للقوات، إضافة إلى إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وبسبب كون نتائج الدبلوماسية الوقائية غالبا مت تكون سلبية وتأخذ مدة طويلة اتخذت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الوقائية كآلية بديلة عن الدبلوماسية الوقائية وكان أبرز مثال عن ذلك حرب العراق وأفغانستان.

الفصل الثالث: المعالجات الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب الدولي

الفصل الثالث: المبادرات الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب الدولي

نتيجة لانتشار حوادث الإرهاب الدولي بشكل بارز خاصة في الفترة الأخيرة، جعل من الضروري وجود مبادرات دولية وإقليمية لمواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت تعتبر حاليا المهدد الأول للأمن والسلم الدوليين.

وكون الإرهاب الدولي خطر يهدد أمن واستقرار كافة الدول، كانت الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الأولى المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين تعمل بشكل دائم على محاربة جميع أشكال الإرهاب وفي كل مناطق العالم سواء عن طريق القرارات التي تصدرها أو من خلال قواتها .

أما في ما يخص مكافحة الإرهاب الدولي على المستوى العربي، يمكن القول أن لجامعة الدول العربية دور خاصة فيما يتعلق بأعمال الإرهاب في الدول العربية، من خلال الاتفاقيات التي تبرمها أو جهود مبعوثيها.

وكان الإتحاد الإفريقي دور في مكافحة الإرهاب الدولي خاصة على مستوى القارة الإفريقية التي عرفت بانتشار الجماعات الإرهابية بشكل واسع وذلك من خلال قوات الإتحاد الإفريقي أو جملة الاتفاقيات التي يعقدها، وفي هذا الإطار سنركز في هذا الفصل على معالجة أهم المبادرات الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب الدولي، وعلى رأسها الأمم المتحدة كأبرز منظمة دولية تعمل في هذا المجال إضافة إلى دور جامعة الدول العربية في هذا المجال وأخيراً دور الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية لها دور في محاربة الإرهاب بمختلف أشكاله.

المبحث الأول: جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي

تعتبر منظمة الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأولى المعنية بمسائل الأمن والسلم الدوليين إذ تعتبر جوهر مهامها والسبب الأول الذي أنشأة من أجله.

وفي إطار تحقيق هذا الهدف تعمل الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب الدولي الذي أصبح يعد من التهديدات الأمنية الجديدة للسلم والأمن الدوليين

ويبرز عمل الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال أهم القرارات التي تصدرها إضافة إلى عمل قواتها الأممية التي تنتشر في جل مناطق العالم التي عرفت انتشاراً مكثفاً لهذه الظاهرة

ومنه سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي وكذا جهودها في نيجيريا لمكافحة الإرهاب كأنموذج وأخيراً تقييم دورها في مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الأول: مواثيق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي

أولا- قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

في البداية لم تكن هناك اتفاقيات واضحة لمكافحة الإرهاب على مستوى الأمم المتحدة إذ برز مصطلح الإرهاب من خلال المناقشات في المؤتمر الأول لتوحيد قانون العقوبات الذي عقد في مدينة وارسو في بولندا عام 1930، وبدأ تناول أحكام مواجهة الإرهاب بواسطة التشريعات القانونية.

وبعد اغتيال ملك يوغسلافيا في مرسيليا في 1934، حيث بادرت الحكومة الفرنسية بالدعوة إلى عقد اتفاقيتين دوليتين تتعلق بالإرهاب تم التوقيع عليها في جنيف في 1937، وتتعلق الاتفاقية الأولى بمنع وقمع الإرهاب دوليا والثانية بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة من يرتكب الأعمال الإرهابية من الأفراد.ولم تدخل الاتفاقيتين حيز التنفيذ لعدم التصديق عليها.وبرغم ذلك كان للاتفاقيتين أثرهما يتمثل في ترسيخ قاعدة الإجرام.[1]

إضافة إلى اتفاقية طوكيو 1963، واتفاقية لاهاي1970، لتأمين سلامة الطيران المدني أما اتفاقية لاهاي و نظرا لعجز اتفاقيات طوكيو 1963، عن مواجهة حوادث اختطاف الطائرات و احتوائها على العديد من الثغرات، ظهرت الحاجة إلى التوصل إلى صياغة اتفاقية أكثر شمولا.وقد كثفت المنظمات الدولية للطيران المدني جهودها في هذا الصدد حيث توجه بالتوقيع على اتفاقية لاهاي سنة 1970، لقمع هذا الاستيلاء غير المشروع "الخطف".وإدراك المنظمة الدولية للطيران بنقص في اتفاقية لاهاي فقد دعت إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في مونتريال بكندا,حيث تم إعداد هذه الاتفاقية بواسطة اللجنة القانونية للمنظمة وتمت الموافقة عليها في 23سبتمبر 1971، فقد جاءت بأحكام شمولية لم تأت بها الاتفاقيتان السابقتان,لذلك فقد تم الاحتكام إلى مواد هذه الاتفاقية إلى مواد هذه الاتفاقية في عدة قضايا أو نزاعات دولية أهمها قضية " لوكربي"، التي تم الخروج فيها على أحكام "الشرعية الدولية".[2]

---

[1]-كمال حماد، **الإرهاب و المقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، (لبنان:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،2009)،ص.48.

[2]- مشهور بخيت العريمي،**الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**، (الأردن:دار الثقافة للنشر و التوزيع،2009)،ص.52.

وقد أقرت الجمعية العامة أيضا الاتفاقية الدولية الخاصة بالحماية الطبيعية للموارد النووية التي عقدت في فينا 1980، وفي مونتريال 1988 وقعت 107 دولة على البرتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تقوم بخدمة الخطوط الجوية المدنية الدولية.

كما وقعت 52 دولة في روما 1988 على اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية ومن الأعمال غير المشروعة حجز السفن بالقوة أو وضع المتفجرات لاستخراج الغاز والبترول.

وفي 1991 وقع في مونتريال على الاتفاقية الخاصة بتميز المتفجرات البلاستكية بغرض كشفها تهدف إلى وضع ضابط لاستعمال المتفجرات البلاستكية .

وقد أقرت الجمعية العامة ذ1997، الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل .وتهدف الاتفاقية التي وقعت في نيويورك إلى حرمان الأشخاص المطلوبين بسبب أعمالهم الإرهابية من حصولهم على ملجأ الآمن، وإلزام كل دولة بمقاضاة هؤلاء الأشخاص إذا لم يتم تسليمهم إلى الدولة التي طالبت بتسليمهم.

كما تم وضع الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب سنة 1999، والتي تلزم هذه الاتفاقية الدول الأطراف بمقاضاة أو بتسليم الأشخاص المهتمين بتمويل الأعمال الإرهابية

ثانيا- بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

بعد أحداث 11سبتمبر 2001، أصدر المجتمع الدولي جملة من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، لكن معدل انضمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كان منخفض؛ لذلك اتخذ مجلس الأمن القرار 1373 في جلسته 4385 المعقودة في 28 سبتمبر 2001* الذي دعا الدول إلى أن تصبح أعضاء في هذه الصكوك الدولية وتلاه إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، كما وضع المجتمع

* - أنظر الملحق الأول.

الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مجموعة من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي، المفتوحة لانضمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.[1]

إضافة إلى القرار 1456 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4688 المعقودة في 20 جانفي 2003، الذي يركز على ضرورة مكافحة الإرهاب باعتباره ظاهرة تهدد أمن المجتمع الدولي.

والقرار 1624 الذي تم اتخاذه من طرف مجلس الأمن في الجلسة رقم 5261 في 14 سبتمبر 2005. الذي يؤكد أيضا على حتمية مكافحة الإرهاب الدولي وضرورة التعاون بين جميع الدول للقضاء على هذه الظاهرة بجميع أشكالها.

ونتيجة لهذه الجهود توصلت إلى اعتماد العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تتناول الإرهاب. وتوّج عملها باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في 8 أيلول 2006.

وكأبرز القرارات الحديثة قرار مجلس الأمن رقم 2170 لعام 2014 الذي صدر تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي تشكل على أثره التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حدد أهداف التحالف في مواجهة تنظيمي داعش والقاعدة، دون أن يشمل باقي التنظيمات الإرهابية المنتشرة في العالم العربي وإفريقيا، وهو ما يعكس البعد المصلحي الانتقائي للولايات المتحدة الأمريكية[2].

[1] – خليل حسين، ***مكافحة الإرهاب الدولي الاتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية***، (لبنان: مكتبة الحلبي الحقوقية، 2012)، ص ص 6 –363.

[2] - عادل عامر، "الإستراتيجية الدولية في مكافحة الإرهاب"، من: ***http://democraticac.de/?p=16345***، (09-04-2017).

المطلب الثاني: الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب في نيجيريا

أولا- الأوضاع في نيجيريا:

تتميز الأوضاع الأمنية في دول الصحراء الإفريقية بكونها في حالة من الاضطراب المستمر ودولة نيجيريا أبرز مثال عن ذلك، إذ تعيش نيجيريا في وضع متأزم تعود أسبابه إلى التنافس على المصالح البترولية والتعدينية[1] خاصة في منطقة "**دلتا النيجر**" بين الشركات الإنتاجية وسكان المنطقة نظراً لغياب العادلة التوزيعية إذ ظهرت تنظيمات كثيرة في دلتا النيجر للتعبير عن مطالب الجماعات المحلية هناك، والضغط من أجل تحقيقها، وبعض هذه التنظيمات تتبنى الوسائل السلمية، في حين لجأ بعضها الآخر إلى العنف المسلح.

وبالتالي لجأت الحكومة النيجيرية، المدعومة بشركات النفط الأجنبية، إلى استخدام العنف المسلح في مواجهة الاحتجاجات السلمية في منطقة دلتا النيجر التي عرفت انتشارا واسعاً لهذه الاحتجاجات، وهذا ما نتج عنه حدوث مصادمات وأعمال عنف وشغب من جانب المحتجين، وخصوصاً من الشباب، ثم تطور الأمر إلى نشوء بعض الحركات والتنظيمات المسلحة في المنطقة تتبنى العنف المسلح سبيلاً لتحقيق أهدافها خاصة من أجل العدل في توزيع فوائد صناعة النفط في دلتا النيجر، حيث أدت العمليات المسلحة التي تقوم بها هذه التنظيمات، إلى تخفيض إنتاج النفط في كثير من المرات، كما تدهور الوضع الأمني في دلتا النيجر بدرجة تنذر بالخطر، وبلغت خطورة الوضع هناك إلى درجة أن بعض شركات النفط فكّرت بشكل جدي في وقف أعمالها والرحيل عن دلتا النيجر.[2]

---

[1] – عايدة العزب موسى، ***جذور العنف في الغرب الأفريقي: حالتا مالي و نيجيريا***، (د.ب.ن: دار البشير للعلوم والثقافة، 2015)، 83.

[2] - صبحي قنصوه، "النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي"، من: ***http://www.qiraatafrican.com/home/new***، (12-04-2017).

وهذا ما زاد من تردي الوضع في نيجيريا وجعلها بؤرة لانتشار الجماعات الإرهابية التي تسعى للسيطرة على هذه الموارد، وأبرزها جماعة "**بوكو حرام**" التي تعتبر من أخطر الجماعات الأصولية في الغرب الإسلامي الإفريقي[1]

ثانيا- جهود الأمم المتحدة في نيجيريا

في إطار عمل الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وفي كل مناطق العالم كان لها دور في مكافحة الإرهاب في نيجيريا خاصة في الفترة الأخيرة.

إذ شارك مكتب الأمم المتحدة لدول غرب إفريقيا في حلقة عمل غير رسمية مع الحكومة النيجيرية من 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر، وأقرت العناصر الرئيسية لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية في مكافحة الإرهاب، إذ تم التشديد على ضرورة وجود إرادة سياسة قوية من طرف الحكومات من أجل مكافحة الإرهاب بصفة أكثر واقعية وأكثر قابلية للتنفيذ مع ضمان احترام حقوق الإنسان.[2*]

وفي هذا السياق تم إرسال فريق عامل معني بالاستعراض الدوري الشامل نيجيريا الذي شدد على ضمان سير مكافحة الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية، إذ ذكر الوفد أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي يخلقها الإرهاب يجب التقيد بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.[3]

كما أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون في أفريل 2015 عن الفضائح التي ارتكبتها جماعة **بوكوحرام** الإرهابية وأثرها على حقوق الإنسان، إذ أكد المجلس على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان من بين التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب.[4]

---

[1] – عايدة العزب موسى، *مرجع سابق، ص 99.*

[2] – الأمم المتحدة، مجلس الأمن: رسالة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة في 3 جانفي 2014.

[*] – للإطلاع أكثر أنظر الرابط: ***https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/202/62/PDF/N1420262.pdf?OpenElement***

[3] – الأمم المتحدة، الجمعية العامة: " تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل نيجيريا"،من:***https://www.google.com/*** ، (09-04-2017).

[4] – الأمم المتحدة، الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان ، "الفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية وآثارها على حقوق الإنسان في الدول المتأثرة"، من : ***https://www.google.com/ur-*** ، (09-04-2017).

المطلب الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي

لقد كان للأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الدولية الأولى المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين دور بارز في مكافحة الإرهاب الدولي لكن هذا الدور كان له من الإيجابيات كما كان له من السلبيات، لذلك وجب تقييم دورها في مكافحة الإرهاب الدولي.

أولا- ايجابيات دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي

- من خلال عمل الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب ركزت على منع نشوب النزاعات وكذا العمل على تسويتها بطرق سلمية عن طريق الوساطة وسيادة القانون بالإضافة إلى اعتمادها على الدبلوماسية الوقائية، إذ عملت على مزيد من الإستباقية في الاستجابة للإرهاب الدولي، وكان هذا من أولويات برنامج مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، (جانفي 2009-ديسمبر 2011).[1]

العمل على النهوض بالتضامن الدولي دعما لضحايا الإرهاب إضافة إلى العمل على تشجيع المجتمع المدني الدولي على المشاركة في مكافحة الإرهاب الدولي، إذ عقد الأمين العام ندوة عن تقديم الدعم إلى ضحايا الإرهاب في سبتمبر 2008 وللمرة الأولى على الإطلاق على الصعيد العالمي، اجتمع الضحايا والحكومات والخبراء والمجتمع المدني لإعطاء وجه إنساني وهوية للضحايا، ولمناقشة خطوات ملموسة لمساعدة الضحايا في تجاوز تجاربهم.[2]

- السعي إلى تحقيق خطط التنمية وتعزيزها بهدف القضاء على الفقر وزيادة النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الدمج الاجتماعي في جميع الأصعدة الأمر الذي يمكن أن يحد من التهميش الذي يغذي التطرف والتجنيد لصالح الإرهاب.[3]

---

[1] – الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإستراتيجية**، من: ***http://www.fhrsy.org/.pdf*** ، (12-04-2017)، ص4.

[2] – المرجع نفسه، ص 5.

[3] – الياس أبو جودة، " الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته" ، من: ***https://www.lebarmy.gov.lb/ar/.dpuf***، (12-04-2017).

- التركيز المستمر على أن جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب الدولي يجب أن تفي بالالتزامات الدول بموجب القانون الدولي ولا سيّما قانون حقوق الإنسان[1] إذ تتبع المفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على عدة إستراتيجيات رئيسية هي مكافحة التمييز ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المسائلة وسيادة القانون والمجتمع الديمقراطي، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكافحة أوجه عدم المساواة والفقر، إذ أن حماية حقوق الإنسان تعد من أولويات مهام الأمم المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي.[2]

ثانيا – سلبيات دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي

- أصبحت هذه الهيئة تمثل مصالح الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبحت تستغلها للتدخل في مناطق إما لأغراض مصلحتها أو لغرض نشر قواتها وقواعدها العسكرية.
- الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تقولب قرارات مجلس الأمن لما يخدم مصلحتها، إذ أصبحت تتلاعب بالمفاهيم خاصة الحرب والتهديد الأمني من أجل شن الحرب بهدف مزيف وهو حماية السلم والأمن الدوليين.
- استغلال حماية حقوق الإنسان في مناطق انتشار الإرهاب أو في إطار مكافحة الإرهاب كذريعة لبسط النفوذ وتحقيق المصلحة.

أصبحت قوات الأمم المتحدة تمثل غطاء للدول الكبرى ويتمثل هذا خاصة في استغلال هذه القوات بحجة مكافحة الإرهاب للسيطرة على مناطق معينة أو لشن حرب داخل دولة ما، وذلك لتجنب الخسائر المادية التي قد تواجه القوات المسلحة لهذه الدول.

---

[1] – الأمم المتحدة، الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب"، من : ***http://www.ohchr.org/ pdf***، (12-04-2017). ص 5.

[2] – الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "**إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإستراتيجية**"، مرجع سابق، ص 7.

المبحث الثاني: جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي

على المستوى العربي كان لجامعة الدول العربية دور باعتبارها أعلى هيئة دولية تمثل الأمة العربية جهود في مكافحة الإرهاب الدولي.

إذ في إطار حماية أمن الأمة العربية واستقرارها تعمل جامعة الدول العربية على مكافحة جرائم الإرهاب الدولي الذي أصبح يمثل خطر على مصالح الدول العربية، ولهذا أصبحت جامعة الدول العربية تركز في دورها وخاصة في الفترة الأخيرة على العمل على مكافحة الإرهاب الدولي الذي مس بصفة واسعة جملة من الدول العربية خاصة بعد ما عرف بالتحول العربي.

وبرز هذا الدور من خلال الاتفاقيات التي تبرمها والمواثيق التي تصدرها وكذا من خلال عمل مبعوثيها إلى الدول العربية التي مسها الإرهاب.

ومنه سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم المواثيق العربية التي تتعلق بمكافحة الإرهاب كما سنعالج دور هذه المنظمة في مكافحة الإرهاب الدولي في سوريا وأخيرا تقييم لدورها في مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الأول: المواثيق العربية لمكافحة الإرهاب الدولي

لقد كان لجامعة الدول العربية دور في مكافحة الإرهاب وبرز هذا من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وكذا القرارات الصادرة عنها في هذا الإطار.

أولا: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

حددت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998، مفهوم الجريمة الإرهابية من خلال ما يلي: "هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي.

كما عرفت الإرهاب عل أنه: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياّ كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر." [1]

وقد اعتمدت الاتفاقية أحكام القانون الدولي في تعداد بعض الأعمال التي تشكل إرهابا دوليا، ومنها أعمال التخريب متن الطائرات، والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص و الدبلوماسيين، و اختطاف واحتجاز الرهائن وأعمال القرصنة البحرية.[2]

ومنه نجد أن جامعة الدول العربية قد عملت من خلال هذه الاتفاقية على إعمال التعاون بين الدول العربية لمكافحة الإرهاب خاصة في المجال الأمني عن طريق التنسيق بين الدول المتعاقدة، وتعزيز أنظمة الكشف عن الأسلحة، وكذا نظم تأمين وحماية الشخصيات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، وكذا المنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدول المتعاقدة، إضافة إلى التعاون في المجال القضائي خاصة في إطار تسليم المتهمين في الجرائم الإرهابية وتبادل الأدلة.

[1] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، من: ***https://www.google.dz/url***، (14-04-2017).

[2] .كمال حماد,مرجع سابق,ص.60.

ثانيا: قرارات جامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب الدولي

تلت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998، جملة من القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة التي تعزز دور هذه الاتفاقية، ومن أجل التأكيد على مواصلة الجهود العربية لمتابعة تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها، رقم P/RES/60/288 سنة 2006، إضافة إلى العمل على تعزيز العمل مع المنظمات الدولية والإقليمية في إطار مكافحة الإرهاب، وهو ما جاء في قرار جامعة الدول العربية رقم 427.

إضافة إلى القرار 7101 الصادر أيضا عن مجلس الجامعة والذي تضمن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة الفنية للجامعة لعقد ورشة عمل حول مكافحة استخدام الإرهابيين للانترنت، وتكليفها بمتابعة جهود الدول العربية في هذا المجال وكذلك دعوتها إلى سن التشريعات القانونية اللازمة لمكافحة استخدام مواقع الانترنت لأغراض إرهابية، كما نص على منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها، في إطار قرار مجلس الأمن رقم 1540 سنة 2004.

كما قامت الأمانة العامة بتجميع القوانين الصادرة في الدول العربية حول مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتواصل وضعها في قاعدة بيانات ودراستها والاستفادة منها في إطار الجهود المبذولة لملائمة التشريعات العربية مع الاتفاقيات والصكوك الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب. [1]

المطلب الثاني: جامعة الدول العربية ومكافحة الإرهاب في سوريا

نتيجة للأوضاع التي عرفتها سوريا في إطار ما عرف بالحراك العربي زاد تأزم الوضع وتوتره بشكل ساهم في انتشار الإرهاب في إقليم الدولة السورية بسبب انهيار الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وباعتبار أن الجمهورية العربية السورية عضو في جامعة الدول عملت هذه الأخيرة على محاولة التدخل في إطار أن أي خطر يهدد دولة من الدول الأعضاء هو خطر يهدد كل الدول في الجامعة.

[1] الإرهاب الدولي وسبل مكافحته، من: ***www.lasportal.org/ar/summits/Documents*** (19-04-2017).

أولا: خلفية الأوضاع في سوريا

لقد كانت الأوضاع ولا تزال نتيجة لتراكمات سابقة، إضافة إلى تأثرها بالأوضاع التي سادة منطقة الشرق الأوسط بداية من سنة 2010 (تونس، ليبيا ومصر)، وكانت بدايتها بعد اعتقال الأمن لمجموعة من الأطفال إثر كتابتهم لشعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام، كما كانت هناك دعوة للتظاهر منشطة على الفيسبوك مجهولة المصدر، لكن استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم 15 مارس 2011، وقد تأثر هؤلاء الناشطين و الشباب في سوريا بما حدث في العديد من المناطق العربية خاصة تونس ومصر.

كانت أولى مطالبهم تتمثل في إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، لكن قوات الأمن السورية واجهت ذلك بالعنف، فتحول المطلب إلى إسقاط نظام بشار الأسد بداية من درعا وقرى دمشق وغيرها من المدن السورية.

وكمحاولة لتدارك الوضع أعلن بشار الأسد في 7 أفريل 2011، عن منح الجنسية لعدد كبير من المواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي 14 أفريل 2011، تقرر تشكيل حكومة جديدة ثم أعلن بشار الأسد في 21 أفريل2011 عن رفع حالة الطوارئ بعد 48 سنة من فرضها.[1]

رغم ذلك تصاعدت الثورة في سوريا إلى مرحلة الحرب الأهلية بعد أن تدعمت المقاومة العسكرية ضد انتهاكات نظام بشار الأسد[2]، وأطلقت قوات الجيش السوري عمليات في مدن عديدة في أنحاء سوريا، أدت إلى مقتل أعداد كبيرة من المواطنين السوريين وبعد تفاقم المواجهات الدموية، برزت حالات الانشقاق داخل الجيش السوري، وتم الإعلان عن تشكيل أول تنظيم عسكري يمثلهم وهو " **لواء الضباط الأحرار**" ثم أعلن عن تشكيل تنظيم آخر وهو " **الجيش السوري الحر**"، وأعلن هذان التنظيمات عن مجموعة من العمليات ليتحدا معا ثم برزت تنظيمات أخرى كحركة "**أحرار الشام**" الذي تأسست في نفس السنة، إضافة إل مجموعات جهادية خطيرة كانت تقوم بالعمليات الإرهابية داخل الإقليم السوري وخارجه.

---

[1] ربيع نصر وآخرون، "**الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**"، (تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، جانفي 2013)، ص ص 16-17.

[2] نادية محمود مصطفى، ***الثورات العربية في النظام الدولي***، (مصر: دار البشير للثقافة، 2014)، ص93.

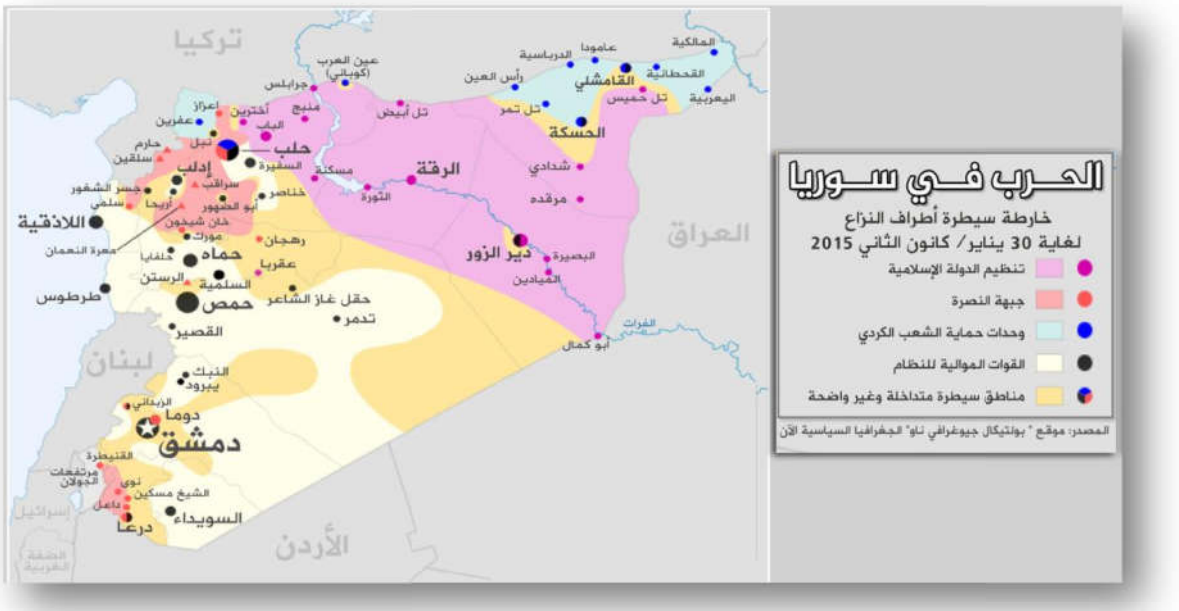

المصدر: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/11/[1]

وأهم وأبرز التنظيمات الإرهابية المسيطرة داخل الإقليم السوري "**تنظيم داعش**" الذي يسيطر 23% من مساحة سوريا وبخاصة في معقله بالرقة والمنطقة الصحراوية من تدمر إلى الحدود العراقية، وقد قام بعدّة عمليات وحشية.

إضافة إلى "**جبهة النصرة** " التي انفصلت عن تنظيم داعش الذي قاتلت تحت رايته منذ 2013، وغيرت تسميتها إلى "**جبهة فتح الشام**" إضافة إلى جيش الفتح الذي كان تحت قيادة "**حركة أحرار الشام**" وغير تسميته إلى "**هيئة تحرير الشام**" بعد انفصالها عن "**حركة أحرار الشام**".[2]

وهذا الانتشار الفوضوي للتنظيمات المقاتلة زاد من اختلال الوضع الأمني ومنه زيادة انتشار العمليات الإرهابية التي تستغل مثل هذه الأوضاع لممارسة أنشطتها.

---

[1] الشكل الأول، توزيع الجماعات الإرهابية في سوريا، من: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/11/

[2] عنتر فرحات، "أطراف الحرب الأهلية السورية"، من: http://www.almasryalyoum.com/news/details، (2017-04-27).

ثانيا: جهود جامعة الدول العربية في سوريا

وفق المادة الثانية (02) من "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري": " **تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعا. لذلك فإنها، عملا بحق الدفاع الشرعي- الفردي والجماعي- عن كيانها، تلتزم بأن تبادل إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة أو مجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما..**[1]

وفي هذا السياق عملت الجامعة على محاولة التدخل في سوريا لمنح انتشار وتدهور الوضع الأمني في سوريا خاصة مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، إذ أكدت على ضرورة القيام بتحرك دبلوماسي نشط وفعال مع دول الإقليم والمجتمع الدولي لتقديم الدعم والمساندة لإنشاء قوة التدخل العسكري العربية والتنسيق مع دول الإقليم لتقديم الدعم اللوجيستيكي والمعلومات الاستخباراتية بما يتيح لقوة التدخل العربي العمل في بيئة مواتية وصديقة[2].

وقد وضعت الجامعة خطة للسلام التي تضمن وقف إطلاق النار،من أجل تحقيق حدّة الوضع والتركيز على مواجهة المنظمات الإرهابية في سوريا، لكن النظام السوري استمر في حملته على مناطق المعارضة، مما تسبب في سقوط عدد كبير من القتلى رغم قبول النظام السوري لهذه الخطة.

ثم أرسلت الجامعة بعثة المراقبين العرب بقيادة الجنرال السوداني " **محمد الدابي**" لمراقبة الوضع في سوريا إذ دخلت البعثة الأراضي السورية يوم 22 ديسمبر 2012، بعد توقيع سوريا على المبادرة

---

[1] معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري، من: ***http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/.pdf***، (28-04-2017).

[2] جامعة الدول العربية تقترح قوة مشتركة لدحر الإرهاب، من:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/01/16html ، (28-04-2017).

العربية وبعد ذلك بـ 3 أيام قامت الجامعة بتعليق أعمال البعثة، لعدم احترام النظام السوري لبنود الخطة العربية.[1]

كما عقدت الجامعة العربية عدد من الاجتماعات بخصوص الوضع في سوريا خاصة ما تعلق بانتشار الجماعات الجهادية وسيطرتها على أجزاء من الإقليم السوري خاصة تنظيم داعش الذي انتشرت عملياته بشكل بارز في سوريا وانتشرت إلى دول المجاورة خاصة العراق،

وقد كانت هذه القضايا جوهر برنامج الدورة 28 للقمة العربية بعمان[2] بعد تصاعد الوضع في سوريا بشكل خطير جعلها من بين أبرز الأزمات في العالم.

المطلب الثالث: تقييم دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي

كان لجامعة الدول العربية كغيرها من المنظمات الإقليمية دور في مكافحة الإرهاب في إطار الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي لكن وجب تقييم فعالية دور هذه المنظمة في إطار القضاء على الإرهاب الدولي وخاصة في المنطقة على المستوى العربي.

أولا إيجابيات دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي

تسعى جامعة الدول العربية من خلال إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب على:

- تدعيم الحفاظ على الأمن واستقرار الوطن العربي و أمن مواطنيه وسلامة مؤسساته ومرافقه العامة.
- الحفاظ عل أسس الشرعية و سيادة القانون و تعزيز احترام حقوق الإنسان.

[1] عبد الودود بالقاسم، ***التسيير الأممي للنزاع في سوريا 2014/2012***،(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص إدارة نزاعات دولية، مذكرة بنيل شاهدة الماستر 2015/2014)، ص74

[2] بدء اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين، من:***https://arabic.rt.com/middle***، (28-04-2017).

- تعزيز وتطوير التعاون بين الدول العربية وتوثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية.
- إيضاح الصورة الحقيقية للدين باعتباره متنافيا مع مبادئ الإرهاب.[1]

إذ نجد ارتباط الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب بتطبيق الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب لأنه لا يمكن الفصل بن الإستراتيجية العربية ونظرتها الأممية، وأن الأولى تستمد مبادئها العامة من الثانية وتتفاعل معها في حدود حفظ الأمن و السلم في العالم.

ثانيا: سلبيات دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي

لكن رغم ذلك نجد لم تنجح في تحقيق مبادئ إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب الدولي، إذ أن الوضع في العلم العربي يوضح بان عدد من الدول العربية لا تزال تعاني من ويلات الإرهاب خاصة في الفترة الأخيرة بعد ما عرف بالحراك العربي.

ونجد من بين أبرز سلبيات دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي:

- جامعة الدول العربية لم تعمل على توحيد السياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب في كل الدول العربية
- عدم اعتماد مفهوم موحد للإرهاب بين كل الدول العربية مما أدى إلى زعزعة الموقف المشترك للدول العربية داخل الجامعة، فوحدة المفهوم تمكن من إنشاء لائحة تضم أسماء المنظمات الإرهابية.
- نجد أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أخذت بمضامين مجموعة من الصكوك الدولية الخاصة بالإرهاب خاصة ما تعلق بالإجراءات الوقائية الموجودة في هذه الصكوك، والخلل يكمن في أن تطبيق هذه الاستراتيجيات لا يتوافق والقدرات المادية البشرية للدول العربية.[2]

[1] الحسن يحي، "تقييم الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب"، من: ***http://www.assakina.com/wp-content/uploads/2015/05.pdf***، (28-04-2017)، ص 03.

[2] الحسن يحي، "تقييم الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب"، مرجع سابق، ص ص 4-6.

- كما نجد أن دور جامعة الدول العربية في محاربة الإرهاب الدولي لم يتجاوز عقد المؤتمرات، وهذا ما تمت ملاحظته في دورها في سوريا وفي الدول العربية التي تعاني من الإرهاب.[1]
- الحلول المقترحة من طرف الجامعة جلها عبارة عن حلول نظرية يصعب تطبيقها واقعياً مثل: تشكيل قوة تدخل عربية مشتركة لدحر الإرهاب. [2]

[1] " دور الجامعة العربية في محاربة التشدد لم يتجاوز عقد المؤتمرات"، من: ***http://www.alarab.co.uk/article/morenews***، (28-04-2017).

[2] "الجامعة العربية تواجه الإرهاب بحلول نظرية"، من: ***http://www.alarab.co.uk/?id=43322***، (28-04-2017).

المبحث الثالث: جهود الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي

يعتبر الاتحاد الإفريقي أعلى هيئة إفريقية، ويعمل الإتحاد بشكل رئيسي على استتباب الأمن والسلم في إفريقيا، ويمثل الإتحاد الإفريقي امتداد لمنظمة الوحدة الإفريقية.

وقد كان للإتحاد الإفريقي دور بارز ومكمل لعمل منظمة الوحدة الإفريقية في مكافحة الإرهاب الدولي وخاصة على مستوى القارة الإفريقية.

فالقارة الإفريقية كانت ولا تزال معقل للعديد من التنظيمات والجماعات الإرهابية التي لها تأثير كبير على القارة وخارجها خاصة القارة الأوروبية ضمن الهجرة غير شرعية.

في هذا السياق عمل الإتحاد الإفريقي على محاربة ومنع انتشار النشاط الإرهابي داخل القارة الإفريقية، خاصة في الفترة الأخيرة مع تردي الأوضاع الأمنية في العديد من الدول الإفريقية أهمها مصر، مالي ونيجيريا..

ومن خلال هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مواثيق الإتحاد الإفريقي في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، إضافة إلى دور هذه المنظمة في مكافحة الإرهاب في مالي وأخيراً تقيم ور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي.

المطلب الأول: مواثيق الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب الدولي

كانت أول اتفاقية لمكافحة الإرهاب على مستوى القارة الإفريقية اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب سنة 1999، إذ كانت المعالم الأولي للإرهاب الدولي بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام سنة 1997[1]، لهذا جاءت هذه الاتفاقية في إطار إجراءات القضاء على الإرهاب الدولي وتعزيز تعاون بين الدول الأعضاء من أجل إحباط ومواجهة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان.

إذ نجد أن هذه الاتفاقية قدمت عدة تعريفات العمل الإرهابي وفقا للمادة الأولى (01) الفقرة الثالثة (03)على أنه: " أي عمل يعتبر انتهاكاً للقانون الجنائي الدولي للدولة الطرف، والذي يمكن أن يعرض حياة الأفراد للخطر أو يشكل خطراً على التكامل الطبيعي، والحرية، أو يسبب إصابة خطيرة أو يسبب الموت لأي شخص، أو عدد أو مجموعة من الأشخاص أو قد يسبب خسارة للممتلكات العامة والخاصة أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، أو كان الهدف منه إرعاب أو وضع أية حكومة في حالة خوف، أو إكراهها أو إجبارها أو إغراء أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو أي قطاع للقيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل تبني أية وجهه نظر أو التخلي عنه أو العمل وفق لمبادئ معينة ".

أو " دعم أية هيئة عامة أو تعطيل تقديم أي خدمات أساسية للجمهور أو خلق حالة طوارئ عامة".

أو "خلق حالة عصيان عام في دولة ما".

أي تعزيز، أو رعاية، أو مساهمة لـ، أو أمر أو مساعدة، أو تحريض، أو تشجيع، أو محاولة أو تهديد أو خيانة أو تنظيم أو قيام أي شخص بالتدبير بهدف ارتكاب أي فعل من الأفعال المشار إليها في الفقرة (أ).[2]

[1] Sam makinda," the history and root causes of terrorism in African", in wafula okuma and annel botha (eds), ***understanding terrorism in Africa in search for Africa voice***, (south Africa: institute for security studies, 2007), p 17.

[2] خليل حسين، مرجع سابق، ص ص، 295-296.

ومنه نجد أن هذه الاتفاقية قد أجملت جميع الأعمال التي قد تؤدي إلى إحداث نوع من عدم الاستقرار ولا أمن ضمن الأعمال الإرهابية.

إذ سعت من خلال هذه الاتفاقية على حث الدول ذات العضوية على مراجعة قوانينها الداخلية، وضع عقوبات ضد الأفعال الإرهابية، إضافة إلى تطوير ودعم وسائل ضبط ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية ومنافذ الجمارك و نقاط التفتيش الخاصة بالهجرة لمنع أي تسلل للأفراد أو الجماعات المتورطة في تخطيط وتنظيم وتنفيذ الأعمال الإرهابية.

إضافة إلى إعلان داكار إذ بادرة السينغال بالدعوة لعقد قمة في 17 أكتوبر 2001، وتبنت هذه القمة إعلان "**داكار ضد الإرهاب**" إذ أدانت من خلالها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2011، ودعا غلى تقوية الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال تبني بروتوكول ملحق لهذه الاتفاقية سنة 2004، في إطار تحديث الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب وفق مقاييس عالمية جديدة.

وقد استمر الإتحاد الإفريقي في نفس سياق إستراتيجية اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب خاصة في ضوء انتشار الظاهرة الإرهابية في العديد من الدول الإفريقية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي (نيجيريا، مالي ..)، في إطار تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في القارة

إذ أصدرت القمة 24 بأديس أبابا توصيات تصدرتها محاربة الإرهاب خاصة جماعة "**بوكو حرام**" في نيجيريا، كما وفق القادة الأفارقة على نشر قوة أفريقية في غرب أفريقيا للتصدي لحركة "**بوكو حرام**". وركزت القمة المنتهية على معالجة قضايا العنف في مختلف أرجاء القارة[1].

كما تم تدشين المركز الإفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب في الجزائر سنة 2005، إضافة إلى عقد شراكات في إطار مكافحة الإرهاب خاصة مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلي الأمن التابع للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.[2]

---

[1] على الحاذق، القمة الإفريقية الـ 27 في رواندا، من: ***http://www.egynews.net*** /، (28-04-2017).

[2] الاتحاد الإفريقي، ***"تقرير رئيس المفوضية عن نتائج الاجتماع الحكومي المشترك الثاني حول منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا"***، (الجزائر: 13-14 أكتوبر 2004)، ص 03.

المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي ومكافحة الإرهاب في مالي

تعتبر مالي الآن من أبرز القضايا التي تهدد أمن واستقرار القارة الإفريقية في ظل ما تعرفه من أوضاع أمنية متدهورة بعد النزاع الذي قام بين الطوارق والحكومة حول تقسيم شمال مالي وبالتالي عمل الإتحاد الإفريقي على محاولة حل الوضع في مالي خاصة بعد استغلال بعض الجماعات الإرهابية المسلحة للوضع في مالي من أجل ممارسة أنشطتها.

أولا: تطور الأحداث في مالي

قامت عدّة حروب بين الطوارق و الحكومة المالية في ظل التهميش الذي كانت تعاني منه هذه الأقلية، ويعود الوضع في مالي إلى فترة التسعينات حيث طالبت " **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد**" بفدرالية تجمع بين شمال النيجر وشمال شرق مالي، لكن تم توقيع اتفاق سلام في أفريل 1995، في الجزائر لكن النزاع تجدد بعد فشل تنفيذ الاتفاق ثم تم إبرام اتفاق عام 1996، بين الحكومة المالية والطوارق، إضافة إلى "**اتفاقية تمنراست**" 1996، والتي تنص على احترام الوحدة الترابية لمالي ثم فشل هذا الاتفاق ثم تدخلت الجزائر مرّة أخرى وتم التوصل إلى اتفاق الجزائر سنة 2006.[1]

لكن الوضع زاد تأزماً خاصة بعد الانقلاب الذي قام به الجيش للإطاحة بالرئيس "**أمادو تومانو توري**" في مارس 2012، باتهامه بعدم قياد البلاد على النحو المطلوب وعدم السيطرة على التمرد المتصاعد شمال مالي، ومنه استغلت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد الأوضاع وأعلنت استقلال دولة الأزواد عن مالي في 06 أفريل 2012.

وهذا ما زاد في تعقد الوضع أكثر وتمكن المقاتلون من السيطرة على أكبر المدن في شمال مالي، وتراجع القوات الحكومية المالية لتتحول المنطقة فيما بعد إلى قاعدة لمجموعات الإرهاب والتطرف الديني،[2]؛ وهو ما توضحه الخريطة الموالية:

---

[1] كريم مصلوح،" ***الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا***"، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2014)، 82-85.

[2] الحافظ النويوي، "أزمة الدولة الفاشلة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع422، أفريل 2014، ص ص 66-67.

المصدر [1] ***http://www.moqatel.com.htm***

وأبرز هذه التنظيمات الإرهابية، حركة "**أنصار الدين**" وهي حركة منبثقة عن حركة "**تحرير أزواد**" التي تقوم على الطوارق المتمردين في مالي عام 2011، وهي واحدة من أقوى التنظيمات المسلحة التي سيطرت على شمال مالي، وتعرف نفسها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية.

وحركة "**التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**" التي انفصلت عن تنظيم القاعدة في أكتوبر 2011، وتعتبر من بين التنظيمات الإرهابية الأكثر خطورة إذ تعرف بالتمويل العسكري الجيد وأبرز أعمالها كان في ممارسة الأنشطة الإرهابية وتهريب الأسلحة والمخدرات كما هددت السلطات الجزائرية بالقيام بهجمات انتقامية إذا لم يتم الإفراج عن جهاديين اعتقلتهم سنة 2012، وحركة "**أنصار الشريعة**" التي تعد أقل خطورة من التنظيمات السابقة، و"**القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" يعد هذا تنظيم من بين إحدى الجماعات الإرهابية التي نشأت عام 2007 عقب انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية إليه، وقام التنظيم في ذلك الوقت ببناء قواعد خلفية له في مناطق الصحراء الكبرى، ومن بينها شمال مالي منذ سنوات، وينطلق منها لشن عملياته. وتنظيمات إرهابية أخرى التي أصبحت تتقاسم السلطة مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد. [2]

---

[1] الشكل الثاني، خريطة تركيز الإسلاميون والمتمردون في شمال مالي، من: ***http://www.moqatel.com.htm***

[2] سمر مدحت، بعد تعرضها لعملية إرهابية: تعرف على أقوى 5 تنظيمات إرهابية في جمهورية "مالي"، من: ***https://alwafd.org***، (28-04-2017).

ثانيا: جهود الإتحاد الإفريقي في مالي

من خلال مبدأ الإتحاد الإفريقي المتمثل في الحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في القارة الإفريقية عمل الإتحاد الإفريقي على مكافحة الإرهاب في مالي خاصة بعد تطور الوضع بشكل خطير أصبح يهدد الأمن والسلم داخل القارة.

إذ بعد الانقلاب العسكري الذي في مارس 2012، ضد الرئيس "**أمادو تومادو توري**" طالب الإتحاد الإفريقي قادة الانقلاب الذين سيطروا على الحكم في دولة مالي، بالتخلي عن السلطة، كما تم إرسال بعثة مشتركة بين الإكواس والإتحاد والأمم المتحدة، لإجراء مباحثات في باماكو من أجل معالجة الوضع في مالي وتجميد مشاركتها في جميع أنشطة الإتحاد.

ما عقد مجلس السلم والأمن اجتماعا في أديس أبابا للبحث تطورات الأوضاع في مالي كما طالب المجلس التابع للإتحاد الإفريقي بحل المجموعة الانقلابية فعلياً نظراً لتدخلاتها غير المقبولة.

وفي 21 أكتوبر2012، قرر الإتحاد الإفريقي رفع تجميد عضوية مالي بعد الانقلاب في مارس 2012، كما أقر خطة تهدف إلى استعادة سلطات الدولة في شمال البلاد، التي سيطرت عليها مجموعات إسلامية مسلحة بعد الانقلاب ودعا إلى تنظيم انتخابات في مالي في أوائل عام 2013، والتي ستحال خطة عملها إلى مجلس الأمن الدولي.[1]

كما أكد المحافظ الأعلى للأمن والسلم للإتحاد الإفريقي في ديسمبر 2015، على نشر قوة جديدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي، و قد كان الإتحاد قد نشر قبل عامين بعثة عسكرية دولية لدعم مالي تحت قيادة افريقية تحولت في يوليو من نفس السنة إلى بعثة متعددة الأبعاد مندمجة مع الأمم المتحدة تعمل من اجل استقرار مالي.[2]

---

[1] "الحرب في مالي"، من: ***http://www.moqatel.com/.htm***، (29-04-2017).

[2] "الاتحاد الإفريقي يعتزم نشر قوة جديدة شمال مالي لمحاربة الإرهاب"، من:

http://www.spa.gov.sa/viewstory، (30-04-2017).

المطلب الثالث: تقييم دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي

من خلال عمل الإتحاد الإفريقي على المحافظة على الأمن والاستقرار داخل القارة الإفريقية كان لابد من مكافحة الإرهاب داخل إفريقية والعمل على تكوين شراكات دولية في هذا الإطار.

أولاً: إيجابية دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب

- العمل على إنشاء صندوق خاص لمحاربة الإرهاب من أجل التركيز على احتواء تطرف الشباب في إفريقيا.
- الشراكة مع الأمم المتحدة خاصة فيما تعلق ببناء القدرات في إفريقيا لمكافحة الإرهاب.
- الحث على تقديم مساعدات للدول المتضررة من الإرهاب لصد تمدد التهديد الإرهابي.[1]
- التركيز على دور مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي لتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب باعتباره حسب الميثاق محقق الأمن الجماعي للشعوب الإفريقية والباعث للإنذار المبكر إذ يمثل هذا المجلس الميكانيزم العملي والأساسي للإتحاد الإفريقي في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية.
- إضافة إلى دور المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ويرتكز عمل المركز على إجراء البحوث والدراسات والندوات المتعلقة بمواجهة الظاهرة الإرهابية بالتركيز على تفاعلات الظاهرة في إفريقيا وكذا تطوير وصياغة وتحديث قاعدة البيانات حول الجماعات والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى العمل على تطوير السياسات والإستراتيجيات من خلال مساعدة الدول الأعضاء على تطوير إستراتيجيات لمواجهة الظاهرة الإرهابية وتوفير المساعدة والمشورة الفنية.

[1] "قمة الاتحاد الإفريقي تقر إجراءات جديدة لمحاربة الإرهاب"، من: ***http://www.panapress.com/.html***، (29-04-2017).

- إقرار معاهدة الإتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك والتي تم تبنيها في القمة العادية الرابعة للإتحاد الإفريقي في نيجيريا 2005، إذ نصت المادة الخامسة على تكثيف المشاركة والتعاون في كل المجالات المرتبطة بمواجهة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.[1]

ثانيا: سلبيات دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي

- لم يتم التحديث الواقعي لاتفاقية الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، منذ تبنيها رغم تبني البروتوكول الملحق لهذه الاتفاقية سنة 2004.
- عدم توفر الميزانية اللازمة للانطلاق الفعلي لعمل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب.
- كما أن معظم الأزمات الإفريقية التي عمل الإتحاد الإفريقي على محاولة حلها. وأبرزها أزمة مالي لا تزال إلى اليوم تشهد تصعيدا متواصل نظراً لعدم قدرته على متابعة هذه الأزمات بشكل يعمل على حلها بشكل تام.
- التدخل الخارجي في بعض الدول الإفريقية همش دور هذا الإتحاد باعتباره الطرف الأضعف لعدم توفر الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها هذه الأطراف.
- تضارب المواقف داخل الإتحاد الإفريقي وعدم تبني موقف موحد تجاه ظاهرة الإرهاب داخل إفريقيا، نظراً لوجود بعض الدول التي تدعم هذه الجماعات في إطار المصلحة.

[1] إدريس عطية، ***الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها***"، (الجزائر: جامعة الجزائر03، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية،2011)، ص ص 211-215.

خلاصة الفصل

وفي خلاصة هذا الفصل وإجمالاً لما تم التطرق له، نجد أن للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية دور في مكافحة الإرهاب الدولي خاصة مع زادة دور هذه المنظمات في الفترة الأخيرة بعد تصاعد الهجمات الإرهابية في العالم.

فقد تم التطرق لدور الأمم المتحدة كهيئة لها دور على المستوى الدولي في مكافحة الإرهاب وهذا من خلال قرارات مجلس الأمن بصفة خاصة باعتباره الهيئة المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وأبرزها القرار رقم 1373، الذي كان أول قرار بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها من أول معالم ظهور الإرهاب الدولي، إضافة إلى القرار رقم 2170 لعام 2014 الذي صدر تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي تشكل على أثره التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب.

كما كان للأمم المتحدة دور بارز في مكافحة الإرهاب على أرض الواقع وهو ما تم إيضاحه في دورها في مكافحة الإرهاب في نيجيريا ومحاربة جماعة "بوكو حرام" من خلال بعثات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وقوات الأمم المتحدة الموجودة بالمنطقة.

كما تم التطرق لدور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب على المستوى العربي من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998، وجملة القرارات التي تلتها والتي تركز في مجملها على ضرورة مكافحة الإرهاب كظاهرة تهدد أمن واستقرار الأمة العربية، كما برز دورها من خلال عملها على مكافحة الإرهاب في سوريا 2011، خاصة بعد تأزم الوضع في الفترة الأخيرة وانتشار الجماعات الإرهابية في الإقليم السوري مما جعلها خطر يهدد جميع دول المنطقة.

وأخيراً تم التطرق لدور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي على المستوى الإفريقي، خاصة وأن إفريقيا تعتبر قاعدة لانتشار الجماعات الإرهابية وقد برز دوره من خلال اتفاقية الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب والتي لا يزال الإتحاد الإفريقي يعمل ببنودها إلى غاية اليوم، إضافة إلى دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب في مالي وخاصة شمال مالي بعد انتشار الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة واستغلالها للوضع الأمني المترهل لتنفيذ أنشطتها.

الخاتمة

ختاما لما تم التطرق له في دراستنا لموضوع الجهود الدبلوماسية لمواجهة الإرهاب الدولي مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، نجد أن الإرهاب يمثل ظاهرة ديناميكية متجددة، تتأثر بالمعطيات والظروف الواقعة، لذلك كان مفهوم الإرهاب يثير إشكالاً لدى المفكرين خاصة في تحديد ما يدخل ضمن نطاق الفعل الإرهابي وما لا يندرج ضمنه، وفي إطار تطور هذه الظاهرة انبثق ما عرف بالإرهاب الدولي والذي يمثل المستوى الأكثر اتساعاً لهذه الظاهرة في ظل تأثيرات العولمة التي جعلت منه فعلاً عابراً للحدود وخطراً عالميا لكل الدول.وقد تأثرت المنظورات الدولية بهذه الظاهرة إذ عالجت مدرسة كوبنهاغن الإرهاب من خلال اعتباره مهدد للأمن الدولي، كما عالج المنظور البنائي الإرهاب على أساس البناء الاجتماعي والهوياتي للوحدات السياسية، وبالمقابل جاء مقترب التهديدات اللاتماثلية الذي يعتبر الإرهاب كتهديد دون مستوى الدول.

و في إطار تعدد أسباب الإرهاب الدولي بين أسباب سياسية واقتصادية وأسباب ثقافية واجتماعية وأسباب دولية تعددت آليات مواجهة الإرهاب الدولي، عملت الدول على توظيف جلة من الآليات لمواجهة هذه الظاهرة وتعدد هذه الآليات بين سياسية ودبلوماسية أساسها القوة الناعمة، وعسكرية وعملياتية ترتكز على القدرات العسكرية وإعادة تهيئة وتطوير المنظومة الأمنية الدفاعية إضافة إلى أخرى اقتصادية تقوم على التنمية وتقديم الدعم المادي للدول التي تعاني من أثار الإرهاب الدولي.

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001، تمثل المرجع التاريخي الحديث لظهور الإرهاب الدولي الساحة الدولية كفاعل في العلاقات الدولية وهذا بكونه مهدد لمنظومة السلم والأمن الدوليين و كنوع جديد يدخل ضمن التهديدات اللاتماثلية،كما كان لها تأثير على المنظومة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وبرز ذلك في بناء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب إذ أصبح أحد أبرز المهددات الحديثة للأمن الدولي.

وفي إطار مكافحة الإرهاب الدولي والعمل على الحد من مخاطره برزت الدبلوماسية الوقائية كآلية حديثة من آليات مكافحة الإرهاب وتقوم هذه الأخيرة على جملة من الترتيبات هي بناء الثقة، والإنذار المبكر كما تقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق كما تتضمن توزيعاً وقائيا للقوات، إضافة إلى إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

وفي سياق الجهود الدبلوماسية الساعية لمواجهة الإرهاب الدولي كان للأمم المتحدة الإرهاب في نيجيريا ومحاربة جماعة "**بوكو حرام**" من خلال بعثات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وقوات الأمم المتحدة الموجودة بالمنطقة، إضافة إلى دور جامعة الدول العربية إذ من خلال دورها في الحفاظ على أمن واستقرار الأمة العربية، عملت على مكافحة الإرهاب في سوريا 2011، خاصة بعد تأزم الوضع في الفترة الأخيرة وانتشار الجماعات الإرهابية في الإقليم السوري مما جعلها خطر يهدد جميع دول المنطقة، كما أن الإتحاد الإفريقي عمل على مكافحة الإرهاب في مالي وخاصة شمال مالي بعد انتشار الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة واستغلالها للوضع الأمني المترهل لتنفيذ أنشطتها الإرهابية.

وكحوصلة لهذه الدراسة يمكن أن نستخلص النتائج الأساسية التالية:

- ❖ يعد الإرهاب الدولي من الظواهر الدولية الحديثة، لذلك تعددت الآراء ووجهات النظر لهذه الظاهرة لهذا لم يتم التوصل إلى تعريف محدد وموحد لهذه الظاهرة.
- ❖ يعود ظهور ونشأة الإرهاب إلى أسباب عديدة متداخلة أهمها أسباب سياسية واقتصادية وكذا أسباب ثقافية واجتماعية إضافة دور الظروف الدولية في بروز الإرهاب الدولي.
- ❖ في إطار مكافحة الإرهاب الدولي عملت الدول والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي ككل على توظيف آليات لمواجهة الإرهاب الدولي أبرزها آليات عسكرية وعملياتية تقوم على القوة الصلبة وآليات سياسية ودبلوماسية ترتكز على القوة الناعمة وكذا آليات اقتصادية.
- ❖ تعتبر أحداث 11سبتمبر 2001، نقطة تحول محورية إذ استهدفت رمزاً مركزياً دولياً وهي الولايات المتحدة الأمريكية كما تمثل أبرز هجمات الإرهاب الدولي.
- ❖ كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر انعكاسات بارزة سواء على مستوى الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب أو على مستوى المنظومة الدولية إضافة إلى اعتبارها المرجع التاريخي الحديث لظهور الإرهاب الدولي.
- ❖ تعد الدبلوماسية من أبرز إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي خاصة إذ تم التركيز على الدبلوماسية الوقائية التي يمكن بتفعيل إجراءاتها وتطويرها أن يتم الحد من الإرهاب الدولي.

- ❖ كانت الأمم المتحدة من أول المنظمات العاملة في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إذ قامت بنشر قواتها الدولية من أجل القضاء وكان دورها في نيجيريا دليلا على جهودها في مكافحة الإرهاب الدولي، لكن تبقى الأمم المتحدة أداة في يد الدول الكبرى تكيفها وفق مصالحها.
- ❖ لجامعة الدول العربية دور في مكافحة الإرهاب الدولي وذلك بارز من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب إضافة إلى دورها في مكافحة الإرهاب الدولي في سوريا من خلال دور بعثاتها وممثليها في المنطقة، لكن دور جامعة الدول العربية يبقى قاصراً فقط على جملة القرارات والاتفاقيات التي تعقدها دون فعالية على أرض الواقع.
- ❖ للإتحاد الإفريقي دور في مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي في إفريقيا، باعتباره المسؤول عن الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية وهذا برز من خلال دوره في مواجهة الإرهاب في مالي وفي بعض الدول الإفريقية الأخرى، لكن يبقى هناك قصور في دوره من خلال عجزه عن السيطرة على الوضع داخل الدول الإفريقية إضافة إلى أن جل جهوده تبقى حبر على ورق.ذ

ومن خلال هذه الحوصلة نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الرئيسة للدراسة – **يبرز نجاح دور الدبلوماسية في الحد من الإرهاب الدولي من خلال تراجع دور بعض التنظيمات الإرهابية على الصعيد الدولي والإقليمي خاصة مع توسع ممارسة الدبلوماسية من طرف كل الوحدات الدولية خاصة الدول والمنظمات الدولية**– وذلك التأكيد على تراجع دور بعض التنظيمات الإرهابية من خلال توجه المجتمع الدولي بشتى فواعله إلى تفعيل الدبلوماسية لمحاربة هذه الظاهرة إضافة إلى تبني هذه الفواعل لإستراتيجيات للوقاية من هذه الظاهرة.

لكن رغم ذلك نجد أن بعض الجماعات الإرهابية الجديدة قد بدأت بممارسة نشاطاتها الإرهابية على الصعيد الدولي وأبرزها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، لذا وجب على الفاعل الدولية إعادة تفعيل الدبلوماسية وتجديد ترتيباتها بما يتناسب والوضع الدولي الحالي.

الملاحق

الملحق (1): قرار الأمم المتحدة رقم 1373 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته4385، المعقودة في 28 أيلول/ سبتمبر 2001.

الأمم المتحدة

S/RES/1373 (2001)

مجلس الأمن

General.: Distr
28 September 2001

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)
الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٣٨٥، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراريه ١٢٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،

وإذ يعيد أيضا تأكيد إدانته الكاملة للهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإذ يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال،

وإذ يعيد كذلك تأكيد أن هذه الأعمال، شأنها في ذلك شأن أي عمل إرهابي دولي، تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يعيد تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مؤكد في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة التصدي، بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد الأعمال الإرهابية بدافع من التعصب أو التطرف، في مناطق مختلفة من العالم،

وإذ يهيب بجميع الدول العمل معا على نحو عاجل على منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب،

وإذ يسلم بضرورة إكمال التعاون الدولي بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها، في أراضيها بجميع الوسائل القانونية،

280901 280901 01-55741 (A)
0155741

وإذ يع يد تأكيد المبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في إعلانها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)) وكررت تأكيده مجلس الأمن في قراره ١١٨٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، ومفاده أنه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** أن على جميع الدول:

(أ) منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية؛

(ب) تجريم قيام رعاياها هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية؛

(ج) القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها؛ أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص؛ أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات؛

(د) تحظر على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو للأشخاص والكيانات التي تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم؛

٢ - ***يقرر أيضا*** أن على جميع الدول:

(أ) الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح؛

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات؛

(ج) عـ ـدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها، ولمن يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين؛

(د) مـ ـنع مـ ـن يمولون أو يدبرون أو يـ ـيـ ـسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول؛

(هـ ـ) كفالـ ـة تقـ ـديم أي شـ ـخص يشـ ـارك في تمويـ ـل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعـ ـداد لهـ ـا أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وكفالة إدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشـ ـريعات المحلـ ـية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسـ ـامة تلـ ـك الأعمـ ـال الإرهابـ ـية، وذلك بالإضافة إلى أي تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد؛

(و) تـ ـزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجـ ـراءات الجنائـ ـية المـ ـتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية؛

(ز) مـ ـنع تحـ ـركات الإرهابـ ـيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالـ ـة عـ ـلى الحـ ـدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وباتخاذ تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو انتحال شخصية حامليها؛

٣ - ***يطلب من*** جميع الدول:

(أ) الـ ـتماس سـ ـبل تـ ـبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منها بأعمـ ـال أو تحـ ـركات الإرهابـ ـيين أو الشـ ـبكات الإرهابية؛ وبوثائق السفر المزورة أو المزيفة؛ والاتجـ ـار بالأسـ ـلحة أو المـ ـتفجرات أو المـ ـواد الحساسـ ـة؛ وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجـ ـيا الاتصـ ـالات؛ وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل؛

(ب) تـ ـبادل المعلومـ ـات وفقا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية؛

(ج) الـ ـتعاون، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال؛

(د) الانضـ ـمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصـ ـلة بالإرهـ ـاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

(هـ) التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب وقراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١)؛

(و) اتخاذ التدابير المناسبة طبقا للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجئ، بغية ضمان عدم قيام طالبي اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية أو تيسيرها أو الاشتراك في ارتكابها؛

(ز) كفالة عدم إساءة استعمال مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها أو من يسهلونها لمركز اللاجئين، وفقا للقانون الدولي، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم؛

٤ - ***يلاحظ*** مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب على استخدامها آثار مميتة، ***ويؤكد*** في هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي تدعيما للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي؛

٥ - ***يعلن*** أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب الدولي تتنافى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وأن تمويل الأعمال الإرهابية وتدبيرها والتحريض عليها عن علم، أمور تتنافى أيضا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها؛

٦ - ***يقرر*** أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لتراقب تنفيذ هذا القرار بمساعدة الخبرات المناسبة، ***ويطلب*** من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذا لهذا القرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ اتخاذه وأن تقوم بذلك فيما بعد وفقا لجدول زمني تقترحه اللجنة؛

٧ - ***يوعز*** إلى اللجنة أن تقوم بالتشاور مع الأمين العام بتحديد مهامها وتقديم برنامج عمل في غضون ثلاثين يوما من اتخاذ هذا القرار والنظر فيما تحتاجه من دعم؛

٨ - ***يعرب*** عن تصميمه على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقا لمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق؛

٩ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: القرآن الكريم

1. **سورة الأنفال**، الآية 60.
2. **سورة البقرة**، الآية40.
3. **سورة الحشر**، الآية 13.

ثانيا: الوثائق الرسمية

1. الاتحاد الإفريقي، ***تقرير رئيس المفوضية عن نتائج الاجتماع الحكومي المشترك الثاني حول منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا***"، (الجزائر: 13-14 أكتوبر 2004).
2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن: رسالة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة في 3 جانفي 2014.
3. القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016، "يتضمن قانون المالية لسنة2017"، الصادر عن: ***الجريدة الرسمية***، العدد77.

ثالثا: الموسوعات والمعاجم

1. ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***، غراهام ايفانز وجفري نوينهام، تر: مركز الخليج للابحاث، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
2. ***معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية***، غي هرميه وآخرون، تر: هيثم اللمع (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005).

رابعا: الكتب

1. إبراهيم حسين توفيق، ***العنف السياسي في الوطن العربي***، (د.ب.ن: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
2. بوحوش عمار، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.س.ن).
3. الحديثي عباس غالي، ***نظريات السيطرة الإستراتيجية و صراع الحضارات***، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004).
4. حسين خليل، ***مكافحة الإرهاب الدولي الإتفاقيات والقرارات الدولية والإقليمية***، (منشورات الحلبي الحقوقية:لبنان، 2012).
5. حفناوي مدلل، ***الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين***، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، 2012/2011).
6. حماد كمال، **الإرهاب و المقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، (لبنان:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،2009).
7. الخشن محمد عبد المطلب، ***تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية***، (مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2007).
8. خميس هبه الله أحمد، ***الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته***، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008).
9. رشوان حسين عبد الحميد أحمد، ***الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع***، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2002).
10. السدلان صالح بن غانم، ***أسباب الإرهاب والعنف والتطرف***، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،د.سن).
11. سعادي محمد، ***الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل***، (مصر: دار الجامعة الجديدة ، 2009).
12. سوركتي إبراهيم منصور أحمد وآخرون، ***قدرات الأجهزة الأمنية وأثرها في جهود مكافحة الإرهاب***، (الرياض: دار حامد للنشر والتوزيع، 2014).

13. سيف الدين أحمد، ***مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي***، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012).

14. شكري علي يوسف، ***الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد***، (القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر،2007).

15. شكري علي يوسف، ***الإرهاب الدولي***، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2008).

16. الصادق يوسف محمد، ***الإرهاب والصراع الدولي***، (د.ب.ن: دار سردم للطباعة والنشر، 2013).

17. طشطوش هايل عبد المولى، ***الإرهاب المعاصر***، (دار البداية ناشرون وموزعون: الأردن، 2014).

18. عارف أحمد سمير، ***العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الاستراتيجي الأمريكي***، (مصر: المكتب العربي للمعارف، د.س.ن).

19. عبد الغفار محمد أحمد، ***فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية***، (الجزائر: دار هومه، ج1، 2003).

20. العريمي مشهور بخيت،**الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**، (الأردن:دار الثقافة للنشر و التوزيع،2009).

21. العمر معن خليل، ***الجريمة المنظمة والإرهاب***، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2013).

22. العموش بسام، ***الإرهاب رؤية إسلامية وواقعية***، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2004).

23. غريفين دافيد راي، ***شبهات حول 9/11 أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث 9/11***، تر: مركز التعريب والبرمجة،(لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005).

24. الفتلاوي سهيل حسين، ***الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة***،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط2، 2011).

25. فوكوياما فرانسيس، ***أمريكا على مفترق طرق(ما بعد المحافظين الجدد)***،تر: محمد محمود التوبة،(الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

26. كريلينستن رونالد، **مكافحة الإرهاب**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

27. مسعود أنور، ***كشف المستر عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر***، تر:إبراهيم الطيب عبد الله موسى،(د.ب، د.س.ن، 2009).

28. مصطفى نادية محمود، ***الثورات العربية في النظام الدولي***، (مصر: دار البشير للثقافة، 2014).

29. مصلوح كريم، "***الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا***" ، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2014).

30. منهي رافية، ***الإرهاب في العراق الجديد***، (بغداد: دار كنعان للنشر والتوزيع،2011).

31. موسى عايدة العزب، ***جذور العنف في الغرب الأفريقي: حالتا مالي و نيجيريا***، (د.ب.ن: دار البشير للعلوم والثقافة، 2015).

32. الهواري عبد الرحمان رشدي وآخرون، ***التعريف بالإرهاب وأشكاله (أعمال ندوة الإرهاب والعولمة)***، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2002).

33. الياسري ياسين طاهر، ***مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية***،(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011).

خامسا: الدوريات والمجلات:

1. أحمد عبد الله شيخ سيد، "مهددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة"، **مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني**، العدد3، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).

2. أدمام شهرزاد،"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، ***مجلة الندوة للدراسات القانونية***، العدد1، (الجزائر:جامعة جيجل، 2013).

3. إسحاق سالي خليفة، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الأمن الدولي"، **مجلة النهضة**، العدد04، (مصر: جامعة القاهرة 2013).

4. الخزندار سامي إبراهيم، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري"، عدد32، ***مجلة السياسة الدولية***، (2011).
5. النويوي الحافظ،"أزمة الدولة الفاشلة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع422، أفريل 2014.

سادسا: المذكرات والأطروحات:

1. بالقاسم عبد الودود، ***التسيير الأممي للنزاع في سوريا 2014/2012***،(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص إدارة نزاعات دولية، مذكرة بنيل شاهدة الماستر 2015/2014).
2. الحربي بدر بن عبد العالي، ***دور الحس الأمني في مكافحة الإرهاب***، (كلية الدراسات الأمنية جامعة نايف، السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، 2007).
3. حفناوي مدلل، ***الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين***، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،2012/2011).
4. عطية إدريس، ***الإرهاب في إفريقيا:دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها***"، (الجزائر: جامعة الجزائر03، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية،2011).
5. لونيسي علي، ***آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الانفرادية***، (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق و العلوم السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2012).
6. وردة مهني، ***الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان***، ،(جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير د.س).

سابعا: الندوات العالمية:

1. أسماء بنت عبد العزيز، "***أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية***"،(المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004).

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

1. "إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب" من:
https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/un-global-counter-terrorism-strategy، (06-03-2017).
2. "الاتحاد الإفريقي يعتزم نشر قوة جديدة شمال مالي لمحاربة الإرهاب"، من:
http://www.spa.gov.sa/viewstory.php0، (30-04-2017).
3. "الإرهابُ الإلكتروني مفهومه ووسائل مكافحته"، من: ***http://diae.net/16243***، (08-03-2017).
4. "الجامعة العربية تواجه الإرهاب بحلول نظرية"، من:
http://www.alarab.co.uk/?id=43322، (28-04-2017).
5. "الحادي عشر من سبتمبر"، من:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages، (09-03-2017).
6. الحرب الأمريكية في أفغانستان"، من: ***www.marefa.org*** (07-03-2017).
7. الحرب في مالي"، من:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm، (29-04-2017).
8. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، من: ***https://www.google.dz/url*** ، (2017-04-14).
9. أحمد حسين الشيمي، "نظرية الحروب الإستباقية بين جورج بوش وأوباما"، من:
http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7243، (24-02-2017).
10. الإرهاب الدولي وسبل مكافحته، من:
www.lasportal.org/ar/summits/Documents.doc، (19-04-2017).
11. إسماعيل عبد الكافي،" الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر"، من: ***www.kotobarabia.com***،(18-02-2017).

12. إلياس أبو جودة ، "الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته"، من: ***https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content***، (09-02-2017).

13. إلياس أبو جودة، " الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته" ، من: ***https://www.lebarmy.gov.lb/ar/contentD9%87#sthash.UmdeB017.dpuf***، (12-04-2017).

14. الأمم المتحدة، الجمعية العامة: " تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل نيجيريا"،من:***https://www.google.com/url***، (09-04-2017).

15. الأمم المتحدة، الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان ، "الفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية وآثارها على حقوق الإنسان في الدول المتأثرة"، من : ***https://www.google.com/url?*** ، (09-04-2017).

16. الأمم المتحدة، الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب"، من : ***http://www.ohchr.org/.pdf***، (12-04-2017).

17. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإستراتيجية**، من: ***http://www.fhrsy.org/wp-content/uploads/2014/09/.pdf*** ، (12-04-2017).

18. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "رسالة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن"، من: ***https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC.pdf***

19. بدء اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين، من: ***https://arabic.rt.com/middle_east/869866-*** (28-04-2017).

20. جامعة الدول العربية تقترح قوة مشتركة لدحر الإرهاب، من: ***http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/01/16/D.html***، (28-04-2017).

21. جمال نصار،" ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية"، في: ***http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04.html***، (23-02-2017).

22. حركة التوحيد والجهاد"، من: ***https://ar.wikipedia.org***، (09-03-2017).

23. حسن نافعة، "الأمم المتحدة: إلى أين؟"، من: ***http://www.hadaracenter.com/.pdf***، (20-03-2017).

24. الحسن يحي، "تقييم الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب": ***http://www.assakina.com/wp-content/uploads/2015/05/.pdf***، (28-04-2017)،

25. حمدى عبد الرحمن، " كيف تواجه إفريقيا الإرهاب؟"، من: ***http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/357556.aspx***، (08-03-2017).

26. دور الجامعة العربية في محاربة التشدد لم يتجاوز عقد المؤتمرات"، من: ***http://www.alarab.co.uk/article/morenews/102748A*** ، (28-04-2017).

27. رشيد خشانة، " تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كل من تونس والجزائر"، من: ***http://www.swissinfo.ch/ara***، (06-03-2017).

28. سمر مدحت، بعد تعرضها لعملية إرهابية: تعرف على أقوى 5 تنظيمات إرهابية في جمهورية "مالي"، من: ***https://alwafd.org***، (28-04-2017).

29. سيدا جوركن،" آليات الإرهاب"، ***مجلة الناتو***، د.ع، (2008)، من: ***www.Nato.int/docu/review/2008/04/AP_CTRT/AR/index.htm*** (08-03-2017)

30. صبحي قنصوه، "النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي"، من : ***http://www.qiraatafrican.com/home/new*** ، (12-04-2017).

31. عادل عامر، "الإستراتيجية الدولية في مكافحة الإرهاب"، من: ***http://democraticac.de/?p=16345***، (09-04-2017).

32. عصام ملكاوي، الأسباب العالمية لبواعث الإرهاب، من:
http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/، (2017-02-23).

33. على الحاذق، القمة الإفريقية الـ 27 في رواندا، من:
http://www.egynews.net/962423 (2017-04-28).

34. عنتر فرحات، "أطراف الحرب الأهلية السورية"، من:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/1093844، (27-04-2017).

35. قمة الاتحاد الإفريقي تقر إجراءات جديدة لمحاربة الإرهاب"، من:
http://www.panapress.com-index.html، (2017-04-29).

36. مجلس الأمن، "الدبلوماسية الوقائية: تحقيق نتائج"، من:
http://repository.un.org/bitstream/handle/11176/15894/S_2011_552-AR.pdf?sequence=1&isAllowed=y ، (2017-03-20).

37. محمد الجندي، "خصائص البيانات الضخمة.. التكنولوجيا ومكافحة الإرهاب"، من:
http://aitmag.ahram.org.eg/News/4676.aspx، (08-03-2017).

38. محمد بسيوني عبد الحليم، "الإرهاب العابر للحدود .. الأنماط والمحفزات"، من:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent، (2017-02-09).

39. مركز الإعلام الأمني،"ضرورة تكاثف الجهود الدولية في ضوء تفاقم الإرهاب"، من:
https://www.policemc.gov.bh، (2017-03-08).

40. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري، من:
http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/SiteAssets/Lists/Methaq/Alllt ems.pdf، (2017-04-28).

41. مقاتل الصحراء، "أثار هجمات 11سبتمبر وتداعياتها على العالمين العربي والإسلامي"، من:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec03 2.htm،(2017-03-15).

42. مقاتل الصحراء، "أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها إقليمياً ودولياً"، من:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec03.doc_cvt.htm، (13-03-2017).

43. مقاتل الصحراء، "وثائق الأمم المتحدة"، من :
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/UNDocs/UnDocs/AUNDocs68_4-1.htm_cvt.htm، (20-03-2017).

44. منعم صالحي العمار ،"نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب"، من :
http://www.iasj.net/iasj?uiLanguage=ar (05-03-2017)

45. مونيكا وليم، "الخبرات الدولية والإقليمية في مكافحة التطرف"، المركز العربي للبحوث والدراسات، من: ***http://www.acrseg.org/40411***، (08-03-2017).

46. نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي"، من:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/، (10-03-2017).

47. يوسف أبا الخيل،"الدبلوماسية الوقائية"،من:
http://www.alriyadh.com/900071،(15-03-2017).

ثامنا: اللغة الأجنبية

1- Les livres :

1. M. Liegeois et R. Delloede et T. dewilde d'estmael, **La diplomatie au cœur des turbulences internationales**, (Belgique : UCL presses universitaires de luvain,2014)
2. Sam makinda," the history and root causes of terrorism in African", in wafula okuma and annel botha (eds), ***understanding terrorism in***

Africa in search for Africa voice, (south Africa: institute for security studies, 2007)

2- Les sites :

1. Kenneth F.Mc Kenzie Jr, " ***The RIZE OF ASYMMETRIC THREATS***" , P.075, available at: https://fr.scribd.com/document/313939689/The-Rise-of-Asymmetric-Threats, (05/03/2017).
2. Lauren B. O'Brien, "The Evolution of Terrorism Since 9/11", available at: ***https://leb.fbi.gov/2011/september/the-evolution-of-terrorism-since-9-11***, (2017-03-19).
3. Ole R.Holsti , "*THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS*", available at:***http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf,*** (2017-03-05).
4. Stephen M. WALT," LA GUERRE PRÉVENTIVE : UNE STRATÉGIE ILLOGIQUE", at : ***http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/10_138-152.pdf***,(20-03-2017).

الفهرس

فهـــرس الأشكا

الشكل	الصفحة
توزيع الجماعات الإرهابية في سوريا	90
خريطة تركيز الإسلاميون والمتمردون في شمال مالي	106

فهرس المحتويات:

الشكر والعرفان .....

إهداء .....

ملخص الدراسة: .....

Abstract .....

Résume: .....

مقدمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة 11

المبحث الأول: ماهية الإرهاب والإرهاب الدولي 12

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب 13

أولا: الإرهاب لغة 13

ثانيا: الإرهاب اصطلاحا 14

ثالثا: المفاهيم المشابهة للإرهاب 16

المطلب الثاني: مستويات الإرهاب 19

أولا: المستوى الوطني 19

ثانيا: المستوى عبر الوطني 20

ثالثا: المستوى الدولي 20

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للإرهاب الدولي 22

أولا: الإرهاب الدولي من منظور مدرسة كوبنهاغن 22

ثانيا: المنظور البنائي للإرهاب الدولي 23

ثالثا: مقترب التهديدات اللاتماثلية والإرهاب الدولي 24
المبحث الثاني: ظروف نشأة وظهور الإرهاب الدولي 26
المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية 26
أولا: الأسباب السياسية 26
ثانيا: الأسباب الاقتصادية 27
المطلب الثاني: الأسباب الثقافية والاجتماعية 28
أولا: الأسباب الثقافية 28
ثانيا: الأسباب الاجتماعية 29
المطلب الثالث: الظروف الدولية 30
المبحث الثالث: آليات مواجهة الإرهاب الدولي 31
المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية 31
أولا: الآليات السياسية 31
ثانيا: الآليات الدبلوماسية 33
المطلب الثاني: الآليات العسكرية والعملياتية 34
أولا: الآليات العسكرية 34
ثانيا: الآليات العملياتية 35
المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية 37
أولا: الآليات الاقتصادية الوطنية في مكافحة الإرهاب الدولي 37
ثانيا: الآليات الاقتصادية الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي 38
خلاصة الفصل الأول 40

الفصل الثاني: أحداث 11سبتمبر والتوجهات الجديدة الإرهاب في العالم 42
المبحث الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 وردود الأفعال المصاحبة لها. 43
المطلب الأول: سير الأحداث..... 44
أولا: الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي 44
ثانيا: الهجوم على وزارة الدفاع الأمريكية (مبنى البانتاغون): 45
المطلب الثاني: ردود الفعل الداخلية..... 46
المطلب الثالث: ردود الفعل الخارجية..... 48
المبحث الثاني: انعكاسات أحداث 11سبتمبر 2001..... 50
المطلب الأول: الإرهاب الدولي كمتغير جديد في العلاقات الدولية..... 51
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب بعد الأحداث 52
المطلب الثالث: تأثير الأحداث على المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي 54
المبحث الثالث: الدبلوماسية في مواجهة الإرهاب الدولي 55
المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية والإرهاب الدولي..... 56
المطلب الثاني: آليات الدبلوماسية الوقائية..... 57
المطلب الثالث: العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية والحرب الوقائية 59
خلاصة الفصل..... 62
الفصل الثالث: المبادرات الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب الدولي 64
المبحث الأول: جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي 65
المطلب الأول: مواثيق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي..... 66
أولا– قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر:..... 66

ثانيا– بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: 67
المطلب الثاني: الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب في نيجيريا 69
أولا– الأوضاع في نيجيريا: 69
ثانيا– جهود الأمم المتحدة في نيجيريا 70
المطلب الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي 71
أولا– ايجابيات دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي 71
ثانيا – سلبيات دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي 72
المبحث الثاني: جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي 73
المطلب الأول: المواثيق العربية لمكافحة الإرهاب الدولي 74
أولا: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 74
ثانيا: قرارات جامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب الدولي 75
المطلب الثاني: جامعة الدول العربية ومكافحة الإرهاب في سوريا 75
أولا: خلفية الأوضاع في سوريا 76
ثانيا: جهود جامعة الدول العربية في سوريا 78
المطلب الثالث: تقييم دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي 79
أولا إيجابيات دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي 79
ثانيا: سلبيات دور جامعة الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي 80
المبحث الثالث: جهود الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي 82
المطلب الأول: مواثيق الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب الدولي 83
المطلب الثاني: الإتحاد الإفريقي ومكافحة الإرهاب في مالي 85

أولا: تطور الأحداث في مالي..... 85
ثانيا: جهود الإتحاد الإفريقي في مالي..... 87
المطلب الثالث: تقييم دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي..... 88
أولاً: إيجابية دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب 88
ثانيا: سلبيات دور الإتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي 89
خلاصة الفصل..... 90
الملحق (1): 119
قائمة المراجع..... 101
فهـرس الأشكال..... 113